



منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization



المملكة المغربية

مشروع الدراسات المسحية في المجال الاجتماعي المرتبط بالنساء، نموذج المغرب :
2009/1995 د. شيخاوي نعيمة

19 شتنبر
2010

ملخص تنفيذي:

عرف المغرب وتيرة سريعة لبلورة و تنفيذ مشاريع في حقل النهوض بأوضاع وحقوق النساء خاصة مع نهاية 2004 و التي تصادف إصدار قانون أسرة متطور قائم على المساواة بين الجنسين؛ و بداية سنة 2005. اتسم واقع حال النساء المغربيات كذلك بحدثين سياسيين و هما صياغة إستراتيجية محاربة العنف ضد النساء (2002) و التي بدأ تنفيذها بوضع مخطط أجرأتها سنة 2006، و الإستراتيجية الوطنية للمساواة و الإنصاف بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في سياسات و برامج التنمية و التي احتضنها الحكومة سنة 2007. سوف تشكل هذه الإستراتيجية أرضية خصبة لتعدد المشاريع و عاملا محفزا للشركاء و الفاعلين للاندماج في ديناميكية كبيرة في هذا المجال، سوف تأخذ حد نعتها بمنهجية العمل بالمشاريع.

مشروع الدراسات المسحية في المجال
الاجتماعي المستند المرجعي 2009/3/19

محتويات

3	مقدمة
3	منهج البحث
3	هدف البحث
4	الإجراءات المنهجية
4	شروط ومنطق اختيار العينة
4	تقنية تحليل البيانات
5	صعوبات الدراسة
7	الإطار الاجتماعي الشمولي لواقع النساء في المغرب
7	المعالم الديمغرافية الاجتماعية السياسية والاقتصادية لمغرب بداية الألفية الثالثة
7	المعالم الديمغرافية الاجتماعية
8	المعالم السياسية
9	المعالم الاقتصادية
11	واقع الحال لنساء مغرب بداية الألفية الثالثة خصائص حقوقي و حيف اجتماعي سياسي
12	تعبئة جموعية وإرادة سياسية لإقرار الحقوق الإنسانية الأساسية للنساء
16	وضعية المشاريع الخاصة بالمرأة في المجال الاجتماعي الوضع الراهن للمشاريع الاجتماعية وفقا للاستبيان
17	الخريطة الكيفية للمشاريع المعالجة
17	مجالات التدخل
20	الأهداف العامة
26	الفئات المستهدفة
27	مقاربات التدخل و العمل
32	طبيعة الأنشطة
34	عناصر القوة / عناصر الضعف
35	دروس مستقاة
35	الآفاق المستقبلية
37	خلاصة عامة
38	الوثائق و المراجع المستعملة

مقدمة

يعرف المجتمع المغربي عموما ومن بين مجتمعات عربية أخرى، ديناميكية تحولات اجتماعية مهمة، يبدو أن وتيرتها أصبحت مستمرة و متماسكة. ولعل المؤشر البارز لهذا هو المشهد الحياتي اليومي والاجتماعي للنساء المغربيات. يبقى أن قراءة هذا المؤشر والوقوف عند فحواه، هو مدخل مزدوج للوقوف عند مدى عمق وسعة هذه التحولات على مستوى الواقع المغربي عموما وذلك المتعلق بالنساء على وجه أخص.

إن الفترة التي تم اختيارها لانتقاء المشاريع، أي 2005 إلى حدود سنة 2009-2010، فترة حاسمة بالنسبة للمغرب في ما يخص المسار التنموي و الحقوقي للمرأة المغربية، أولا كامرأة عربية خصها كمثيالتها من مجمل العالم العربي، التقرير الرابع للتنمية الإنسانية العربية لعام 2005، تحت عنوان "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي"، والذي جاء مؤكدا أن إرساء المساواة بين الجنسين وإقرار الحقوق الإنسانية الأساسية التامة و الكاملة شرط أولوي و رئيس للتنمية؛ وثانيا كمواطنة مغربية اعترف لها أخيرا بكيونتها القانونية الوضعية و القائمة على مبدأي المساواة و الإنصاف مع مصادقة البرلمان المغربي على مدونة الأسرة سنة 2005' والتي جاءت كنتاج لنضال الجمعيات "النسوية" أو النسائية و للقرار الملكي السياسي السامي بضرورة مراجعة المدونة الغير منصفة أولا و ثانيا بإقرار المدونة الجديدة التي ساهم في بلورتها و لأول مرة في تاريخ المغرب و إلى جانب رجال المعرفة الدينية نساء و أخصائيو علوم اجتماعية و إنسانية عامة.

سوف يؤثر هذا الإطار الخاص على كل من عدد المشاريع، كيفها وخاصة روحها و توجهاتها الشمولية. في نفس الوقت سوف تخلق هذه المشاريع ديناميكية و صيرورة مشحونة من حيث آفاق التحولات العميقة التي تبدو أنها تخرق حياة النساء خصوصا و الواقع الاجتماعي عموما وهذا ما تبين أساسا من تحليل هذه الدراسة المسحية التقييمية.

منهج البحث

هدف البحث

على هذا الأساس، يتلخص الهدف الرئيس لهذه الدراسة المسحية في المجال الاجتماعي والتي تخص رصد و تحليل المشاريع التي تتمحور حول النهوض بالمرأة، في النقطتين التاليتين:

- الوقوف عند مدى نجاعة و شمولية تغطية هذه المشاريع للمجالات المرتبطة بالنهوض بالمرأة
- استشراف الآفاق المستقبلية لدعم هذه المشاريع بناء على صيرورة نهوض فعالة و مستدامة

الإجراءات المنهجية

شروط ومنطق اختيار العينة

لم يتم انتقاء قبلي لمتغيرات تحديد العينة، بقدر ما تم العمل على تغطية أربع محددات جوهرية و هي: التمثيل الحقلي أو القطاعي، الانتماء السسيومجالي ريفي حضري، وخاصة الاستهداف بناء على مقارنة النوع الاجتماعي، ثم أخيرا الفاعل المتدخل المباشر حكومي، مدني أو أهلي. مع العلم أن المتدخل الغير مباشر، الشريك الدولي من منظمات دولية غير حكومية، منظمات أممية و منظمات أو مؤسسات ممولة، جاء مصاحبا لمجمل المشاريع كفاعل ممول و متتبع كذلك. لقد لعب تحديد الفترة الزمنية من 2005 إلى 2009، دورا في محاولة توسيع المتغيرات وذلك لضمان تمثيلية كمية مهمة، تقترب من السقف العددي المحدد وهو 100 استمارة.

سوف يشكل هذا التحديد الزمني إكراها، على أساس أن التمثيلية اتجاه المائة (100)، تتضاءل بناء على أهمية عدد المشاريع الخاصة بالنهوض بالمرأة في الفترة ما بين 1998- 2005 ، خاصة بالنسبة لقطاع جديد اعتبر "كميكانيزم" (آلية) خاص بإنماء قضايا النساء مع حكومة التناوب التوافقي التي عرفت لأول مرة مشاركة المعارضة المصطلح عليها آنذاك معارضة "اليسار" والتي تزامنت و عملت على تفعيل أرضية بيجين الداعية لإرساء هذا الصنف من القطاع. يجب الإشارة بالنسبة لنموذج المغرب إلى تأخر البت في البحث و الدراسة (28 ديسمبر 2009 تاريخ التوصل بوثائق العمل و 18 يناير 2010 تاريخ توقيع عقد العمل، 27 يناير 2010 انتهاء الشطر الأول من تجميع المعطيات و توقف البحث الميداني 7 مارس 2010).

تقنية تحليل البيانات

أهم عنصر سوف يحدد تقنية تحليل البيانات هو شكل و طبيعة صياغة الاستمارة. تتألف الاستمارة من 30 سؤال و حتى حدود السؤال، يمكن الحديث عن 15 أسئلة قابلة للتحليل الكمي و القراءة المقارنة على مستوى تحليل أولي، علما أن السؤالين 7 الخاص بسرد المشاريع الأخرى ذات الارتباط و 12 السؤال المتعلق بمدى توفر التجهيزات المادية لا يستجيبان لهذا. الأسئلة الأخرى و هي تقريبا الغالبة، جاءت مفتوحة و ذات بعد تقييم كفي توصيفي في أغلبها كذلك و هي 16 و لو تعلقت بذكر الأهداف، الأسئلة 17، 22، 25 و 30.

هذه الأسئلة جاءت إذا قابلة أكثر لمعالجة كيفية، استدعت أولاً عملية فرز موضوعاتي، ثم تم الوقوف عند مستوى التحليل لبعض العناصر الأساسية منها: المقارنة، التصور، الأبعاد التنموية أو عمق عملية النهوض في علاقاتها بعيد النوع الاجتماعي و غيرها، توجهات الأهداف، مدى تطابق الأنشطة مع الأهداف و أخيراً مدى أثر أو فعالية المشاريع في حالة توفر أجوبة خاصة بالتقييم.

بالرغم من هذه الصعوبة التي ترجع إلى شكل بناء و صياغة الاستمارة و التي همت أيضاً عدم دقة صياغة بعض الأسئلة إن لم نقل غموضها كمثال الفئات المستهدفة، الخ؛ انصببت المعالجة كذلك على مستوى التحليل الكمي. بهذا أول عملية تمت هي ترميز الأسئلة القابلة للقراءة الكمية بالنسبة لمجمل 86 استمارة ومعالجتها كميًا قبل تحليلها و قراءتها شمولياً.

ثاني عملية كانت طبعاً هي القيام بفرز و طرح مجال أو حقل التدخل للمشاريع التي باشر فيها المغرب في مجال النهوض بأوضاع النساء منذ 2005 إلى الآن و ذلك بهدف التركيز على التحليل الكيفي و الذي تطلب عمل قراءة واسعة و معمقة، أخذت وقتاً مهماً لضرورة الرجوع باستمرار و بشكل منظم و حذر علمياً للاستمارات و تمنع القراءة في الأهداف أولاً، ثم قراءة ثانية للأهداف في مقابلتها و مقارنتها مع الأنشطة و النتائج و ذلك حسب دقة و توفر الأجوبة طبعاً على كل سؤال /سؤال.

تجدد الإشارة هنا إلى نقطة مهمة جداً، لربما هي جوهر خصوصية الاستمارة و في نفس الوقت هي التي تحيل إلى الصعوبة الأولى في ما يتعلق بتجميع المعطيات و خاصة بالنسبة إلى معالجتها و تحليلها و في الأخير قراءتها؛ هذه النقطة قد تتعلق باحتمال عدم تطبيق البعد المنهجي و المفاهيمي لمقاربة النوع الاجتماعي على مستوى بناء و الصياغة الأولى للاستمارة. نعتقد أن مثلاً استحضار بعدي الحاجيات العملية و الاستراتيجية كانا سوف يسعفان كثيراً على تجميع المعطيات و على تحليلها على ضوء أرضية تفكير أو تصور، عمل و تفعيل مقاربة النوع الاجتماعي في هذه المشاريع، ويمكن أن نعدد أمثلة أخرى. بالنسبة للمغرب، تكون هاته الملاحظة أهم نقطة يمكن التسطير عليها في هذه الدراسة و التي يستحسن لبرما استدراكها في دراسات مماثلة لاحقة في المستقبل.

صعوبات الدراسة

يمكن اعتبار إكراه الوقت الضيق بسبب عرقلة التأخر في الشروع في البحث ' أهم صعوبة وأكبرها. الصعوبة الثالثة، ترتبط بغياب تقليد التعامل السلس من طرف القطاعات الحكومية مع تقنيي المسح المكلفين بملاً الاستمارات، على الرغم من مراعاة أخذ المواعيد مسبقاً. كذلك ' تمركز واثق المشاريع

و سلطة التصرف بشأنها عند شخص معين، إذا غاب أو عرقل الموعد، صعب الحصول على المعلومة. يمكن تلخيص هذه المسألة في عائق ثقافة حكمة غير ممنهجة في تدبير المشاريع.

إضافة إلى هذا العنصر، هناك عموماً ضعف التوثيق التقني للمشاريع، حيث لا تجد أوراقاً تقنية ملخصة ومنظمة، مما ألزم البحث عن المعلومات في أدبيات مختلفة، أحياناً هزيلة و أخرى كثيفة من حيث المعلومات. أما الصعوبة الأكبر، فهي الضعف عنصر التقييم و التتبع على مستوى المشاريع، آلية وتوثيقاً، الشيء الذي يستدعي مبدئياً القيام بمقابلات لملأ فراغ هذه المعلومات. لا حيز الوقت المخصص أو الذي تبقى لإنجاز الدراسة ولا الاستعداد لدى المسؤولين المباشرين عن المشاريع أسعف على هذه العملية بمعنى القيام بمقابلات.

أخيراً، جاءت ضرورة الترجمة من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية كلغة تحريرية لاستمارة، بناء على أن جل الوثائق الخاصة بالمشاريع محررة باللغة الفرنسية. يرجع هذا الاختيار للغة الفرنسية لعامل ارتباط الأطراف المشرفة على المشاريع، حكومية كانت أم أهلية، بالمنظمات الدولية الأجنبية كشريك تقني، مصاحب أو ممول. استدعت عملية الترجمة هذه وقتاً مهماً و خاصة رقابة مركزة من طرف الخبرة بعد تدخل تقنيي ملاً الاستثمارات و ذلك بالرجوع و الاعتماد على الوثائق المرجعية للمشاريع، و هذا كذلك تطلب وقتاً إضافياً.

برز على مستوى فرز الاستثمارات، عنصر آخر تطلب الاستدراك حيناً وذلك بفضل الرقابة الموازية و هو التكرار لبعض المشاريع، إذ أن بعض تفرعات المشاريع إلى أنشطة مخطط لها في برمجة محررة على شكل مشروع، دفع بالتقنيين إلى تخصيص استثمارات لها، في حين أنه كان يجب اعتبار المشروع الأم فقط و إدراج المعطيات الأخرى كأنشطة.

الإطار الاجتماعي الشمولي لواقع النساء في المغرب

المعالم الديمغرافية الاجتماعية السياسية والاقتصادية لمغرب بداية الألفية الثالثة

المعالم الديمغرافية الاجتماعية

المغرب بلد يمتد على مساحة جغرافية تقدر ب 710.850 كلم مربع ويتمتع بأيكولوجية متنوعة إذ يحده بحر متوسطي من الشمال و الشرق الشمالي (500 كلم) و محيط أطلسي يمتد من الغرب إلى الجنوب (3.000 كلم) ، هو مرتبط بأفريقيا السوداء من الجنوب عبر صحرائه و بالغرب الأوروبي و الحوض المتوسطي من الشمال وهو عضو من المغرب العربي.

جدد المغرب تحديد ساكنته من خلال الإحصاء الوطني للسكان و السكن سنة 2004 و التي بلغت ما يعادل 29 680 069 (34 957 175 سنة 2007)، تمثل النساء منها 50,7 % مقابل 49,3 % من الرجال. تظل القاعدة السكانية فتيبة و شابة، و تدخل خاصة في شريحة الساكنة النشطة إذ تسجل الساكنة التي يتراوح سنها ما بين 15 و 59 سنة ما يعادل 60,7 % . النسبة المتزايدة للساكنة الحضرية (55,1 %) تؤكد امتداد التمدن مقابل 51,4 % بالنسبة للمجال القروي (2004).

الفقر هو أهم وجه اجتماعي وأكبر عامل يحد من التنمية، سجل الإحصاء الوطني للسكان و السكن (2004) نسبة 14,2 % مع دائما نسبة مرتفعة في العالم القروي 22 % . يبدو أن تراجعاً في النسبة العامة 10 % ، سجل سنة 2007 (المندوبية السامية للتخطيط). يشكل تهديد الهشاشة عاملاً آخر في عدم تبات الأرقام المتعلقة بالفقر وإن نسب الفقر تختلف من منطقة إلى أخرى و المغرب يتوفر حالياً على خريطة للفقر يعتمدها كأساس للتنمية و محاربة الفقر. تعاني الساكنة النسائية مشاكل اجتماعية صحية – تعني ضمناً و مبدئياً الرجال كذلك- تتمثل في النسب العالية المرتبطة بوفيات الأمهات عند الولادة: 3,54 % (المندوبية السامية للتخطيط، 2007)، وأيضاً بوفيات الأطفال عند الولادة 21,85 % (المندوبية السامية للتخطيط، 2007).

تظل الساكنة القروية الأكثر مساساً بالأمية بنسبة 60,5 % كما تظل النساء القرويات أكبر المعنيات بهذه الآفة بنسبة 74,5 % (2004) مقابل 39,5 عند نساء المدن. نشير في هذا الموقع أن مؤشر التنمية البشرية للمغرب هو 0,706 صنف متوسط سنة 2008 و يحتل بهذا المغرب الرتبة 127.

حقق المغرب تقدماً ملموساً في مجال التمدرس، تبلغ نسبة التمدرس الأولي أو الأساسي 90 % (2007/2008) وهو تعليم عمومي بنسبة 91,1 % تتحمل الحكومة فيه ميزانية تصل إلى 26,6 % . أصبح التعليم الأساسي إجبارياً منذ 2000 (9 سنوات) لكن يظل الهذر المدرسي عاملاً مشوشاً

على هذه الأرقام و مؤثرا في هذه النتائج العامة. يجب الإشارة كذلك أن نسبة الالتحاق الجامعي تعد بنسبة 5,1 % (2006/07 المنذوبية السامية للتخطيط).

الكهربة القروية وصلت إلى 85 % نهاية 2006 و كان مبرمجا أن تصل حدود 94 % سنة 2007 و منها 91 % منزلا مرتبطا بالتيار الرسمي الوطني ، علما أن هذا البرنامج بدأ سنة 1996 (تغطية بنسبة 18 % سنة 1995). في نفس الوقت، وضع المغرب برنامجا للإيصال الجمعي للماء الصالح للشرب إلى القرى المغربية، و الذي بدأ سنة 2004 و الذي غطى حسب التصريحات المنقولة في الصحافة 77 % من الساكنة القروية سنة 2006 ونعلم مع الإحصاء الوطني للسكان و السكن سنة 2004 أن الولوجية للماء الشروب، ظلت قارة ما بين 1995 و 2001 بنسبة 58 % و هو رقم تحيل إليه UNICEF بالنسبة لسنة 2006.

عرفت الشبكة الطرقية قفزة نوعية منذ 2006 ، حيث وصلت إلى 95 000 كلم، و يعد الطريق السيار المتنامي أكبر إنجاز على هذا المستوى بتسجيل 916 كلم، مع خط سلكي حديدي الأكبر في إفريقيا: 2120 كلم منها مكهربة 1060 و خطوط جوية تقوم على خدمات 19 مطار على رأسها أكبرهم على مستوى إفريقيا: مطار الدار البيضاء.

وعيا بالخصائص الملاحظ على مستوى التنمية البشرية، أطلق المغرب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتوجيه ملكي في 18 مايو 2005، تهدف للتقليص من الفقر و التهميش على أساس فلسفة تنمية بشرية تركز على الرأس مال البشري بمقاربة الحق في التنمية و في تحسين عيش موازي لحقوق إنسانية مصونة لكل مواطن و مواطنة. استهدفت المبادرة مجاليا و جغرافيا المناطق الأكثر هشاشة (416 جماعة قروية و 260 أحياء حضرية في مرحلة أولى)، إعمالا لهدف التقليص من الفوارق الاجتماعية و المتعلقة بالدخل حسب الأفراد و الأسر و التي هي عموما كبيرة. ساهمت هذه المبادرة في الرفع من معدل ميزانية الدولة للقطاع الاجتماعي، حيث انتقل من 44.7 % سنة 2002 إلى 55.5 % سنة 2005 ليصل إلى 67.2 % سنة 2007.

المعالم السياسية

أساس الحكم السياسي هو ملكية دستورية ديمقراطية اجتماعية، هذا النظام الملكي قائم على التعددية الحزبية ، الأساس الديني من خلال إمارة المؤمنين و الليبرالية الاقتصادية و يتميز حاليا بصعود ملك شاب منذ 30 يوليوز 1999 ، مصادفا تحولا سياسيا تاريخيا حدث في عهد أبيه المرحوم الحسن الثاني، و هو مشاركة ما كان يسمى بالمعارضة في الحكومة سنة 1998 (حكومة التناوب التوافقي). المؤسسة الملكية و الخطاب الملكي مع الملك محمد السادس يتحدث عن مشروع مجتمع حديث و عن

ملكية دستورية مواطنة تصبو إلى إرساء مفهوم جديد للسلطة، التي تركز على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين عبر سياسة قرب و حكمة محلية ديمقراطية و ساهرة على إرساء الحقوق الأساسية للمواطنين و سلطة توفر الأمن و التضامن الاجتماعي. خطاب الحكومات و الأحزاب لا يخرج على هذه المرجعيات.

بعد مضي ما يقارب من 10 سنوات على الإعلان على هذا المفهوم الجديد للسلطة، يفتح المغرب في بداية العشرية الجديدة ورشا حول مقاربة و منهجيات تعميم و تجدر المفهوم من خلال لجنة استشارية منكببة حاليا حول موضوع مأسسة و تطبيق جهوية (حاليا يتوفر المغرب على 16 جهة) ديمقراطية حديثة تخص جل المناطق المغربية و تحرص على ضمان دولة الحق و القانون من خلال المؤسسات الديمقراطية و التنمية البشرية المستدامة.

على الصعيد الحقوقي والسياسي، يتميز المغرب بتجربة العدالة الانتقالية بإرساء هيئة كلفت بخوض مسلسل البحث والتقصي عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي عرفت البلاد في فترة ما سمي "سنوات الرصاص" مع العمل على جبر الضرر و مازال مسارها التصالحي الإنصافي مستمرا. في نفس الإطار، يتوفر المغرب على مؤسسات تسهر ضمان الحقوق الأساسية للمواطنين إلى جانب جمعيات أهلية متعددة، و البت في الملفات المرتبطة كالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان و ديوان المظالم.

المعالم الاقتصادية

يعد المغرب من البلدان النامية أو الصاعدة كإندونيسيا و تركيا. بلد ليبرالي منذ الاستقلال و يركز على النمو الاقتصادي أولا، مع أنه أصبح و بفعل العولمة و التأخر و الانهماك الاجتماعي داخليا، يحاول التوجه أكثر فأكثر نحو اقتصاد اجتماعي تضامني و بذلك لوحظ تصاعد الميزانيات المخصصة للقطاع الاجتماعي منذ 2005 و خاصة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. إذا ظل الاقتصاد المغربي تنافسيا يراهن دائما على الاستثمار لكن مع مراعاة البعد الاندماجي للتنمية. الرهان على سوق الاستثمار ارتبط و مازال بمعالجة مشكل البطالة و التي هي مهمة و لو أنه يبدو أن نسبتها تنازلت نهاية 2008 لتصل إلى 9,8 % (المندوبية السامية للتخطيط). يجب الإشارة مع ذلك أن من خصوصيات البطالة في المغرب أنها تخص أولا حاملي الشهادات الجامعية و العليا عموما: 25,6 % (2004). و تتم بلورة الاتجاهات الاقتصادية عبر مؤسسات متخصصة كذلك، منها المجلس الاستشاري الاقتصادي الاجتماعي و صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و

اللجان الجهوية للاستثمار و التي فتحت منذ 2002. تمكن المغرب من إرساء تبادل حر مع كل من أوروبا و الولايات المتحدة وتركيا و مع بعض البلدان العربية أيضا.

كل هذا مكن البلد إلى الآن، من ضمان استقرار على مستوى نسبة النمو 5,8 % (5,5 % سنة 2003 وحافظ على ادخار وطني في حدود 26 % من الناتج الداخلي الخام. تلعب مداخل الفوسفات -يعد المغرب أول مستخرج و مصدر لهذه المادة عالميا- إلى جانب العملة الخارجية بفضل المغاربة المقيمين بالخارج، دورا كبيرا و حيويا في الاقتصاد الوطني. كما أن المغرب يضل بلدا فلاحيا بنسبة 21,7 % و يعتمد على التصنيع بنسبة متزايدة منذ الاستقلال (35,7 %) و يرتكز خاصة على اقتصاد الخدمات بما يعادل 42,6 %. استفاد اقتصاد البلاد بشكل ملموس من تشجيع المقاولات المتوسطة و الصغرى كجمال للحد خاصة من بطالة الشباب الحامل للشهادات و من توسع نظام القروض الصغرى للحد من الفقر و الهشاشة الاجتماعية، خاصة بعد وضع قانون (1999) كقانون منظم لهذا المجال.

واقع الحال لنساء مغرب بداية الألفية الثالثة

خصائص حقوقي و حيف اجتماعي سياسي

ربما كان واقع حال النساء المغربيات في بداية الألفية الثالثة، أكبر مؤشر على ديناميكية التغيرات التي يعرفها المجتمع المغربي عموما وبدون تردد يمكن القول أن أوضاع المرأة المغربية عرفت تقدما مهما وخاصة بدأ يصبح بنويا.

بناء على أن المنطلق هو واقع مشوب بتميز حيفي صارخ على جميع المستويات و في كل المجالات، فمسيرة المراجعة و التصحيح جاءت و مازالت طويلة و شائكة. لكن المستجد الكبير في البلد هو أنه بعد أن كانت حتى حدود التسعينات (1990) الجمعيات النسوية أو النسائية هي الفاعلة الحركية الوحيدة في الساحة من أجل الحقوق الإنسانية للمرأة، برزت إرادة سياسية ملكية و حكومية معلنة بشكل كبير على مستوى الخطاب السياسي و معبر عنها بشكل تفصيلي متفاوت و تدريجي على مستوى الإجراءات و القرارات السياسية.

في ما يتعلق بالفوارق الاجتماعية و الاقتصادية، يمكن تلخيصها في عدة نقط موجزة. إذا كانت نسبة الفقر وصلت % 14,5 (2004) فإنه يمس النساء بنسبة % 19,1 خاصة القرويات منهن إذ يعد في المدن بنسبة % 52,2 و في القرى بنسبة % 50,6 (المندوبية السامية للتخطيط، 2007) ؛ النساء المغربيات يتعرضن أكثر للبطالة إذ لا تمثل النساء إلا نسبة % 26,0 من الساكنة الشغيلة مقابل نسبة % 74,9 عند الرجال مع نسبة بطالة % 10,7 مقابل % 9,4 عند الرجال (المندوبية السامية للتخطيط، 2007) ؛ يظل ولوج النساء إلى المهام و المناصب العليا ذات ميزة أخذ القرارات السياسية و التقنية العليا و ذات الدخل الكبير و الأفاق المهنية التصاعدية الكبرى ضعيفا للغاية، إذ مثلا ظلت المناصب المتعلقة بالقطاع القضائي و مدراء الوظيفة العمومية و في القطاع الخاص حصرا على أغلبية للرجال بنسبة % 9 في حين تصل عند النساء إلى فقط % 2,9. مازال النشاط التجاري للنساء و في مجال الاستثمار محتشما و غير مشجع بتحفيز كاف، بالرغم من أن المغرب حقق مراجعة مهمة خصت القانون التجاري بحذف ضرورة تسريح الزوج للزوجة لمزاولة هذا النشاط (1995).

ساعد تعليم المرأة على تواجدها المتنامي في مجال الشغل و المجال العمومي بصفة عامة. لكن ظاهرتي ارتفاع الأمية بين صفوف النساء أكثر من الرجال و تدبب و تأخر التحاق الفتيات بصفوف القسم و إلى المدرسة؛ علامة لحيف اجتماعي مازال قائما و مقلصا لحظوظ النساء للتألق و المشاركة الكاملة و الفعالة في التنمية. إلى حدود سنتي 2007/2008، فقط نسبة % 47,3 من النساء خرجت

من أميتهن في حين استفاد الرجال من محاربة الأمية و التعلم بنسبة وصلت إلى 70,6 % (المندوبية السامية للتخطيط، 2007). في نفس الفترة (2007/2008)، يمكن قراءة رقم 90 % المسجل كنسبة للتمدرس الأساسي على ضوء 40 % بالنسبة للفتيات و 46,7 % بالنسبة للأولاد و يمكن مراجعة هذه الأرقام بأخذ ظاهرة الهذر المدرسي و الذي يمس بالخصوص الفتيات و القرويات منهن على وجه أخص.

يتبين بوضوح أن مجال الصحة، بالضبط مجال الصحة الإنجابية، يعرف نواقص كبيرة. أرقام المتعلقة بوفيات الأمهات عند الولادة و كذلك الأطفال عند الولادة (وفيات الأمهات عند الولادة: 3,54 % ؛ وفيات الأطفال عند الولادة 21,85 % ؛ (المندوبية السامية للتخطيط)، 2007) تحيل إلى واقع نساء مازالت تعاني التهميش والإقصاء الاجتماعي. يساهم في هذا الوضع الصحي المزري أن النساء هن الأكثر فقرا و أن حاجياتهن العملية الأساسية المرتبطة بحلقات حياتهن البيولوجية و الحياتية عموما مازالت لا تأخذ بالجدية السياسية و الاجتماعية الكافية وأنهن يتعرضن باستمرار إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي و منه العنف الرمزي، الجسدي و النفسي و الاقتصادي... و الذي يعتبر كعامل أساسي و غالبا مباشرا في معضلتي وفيات الأمهات و المواليد.

علما أنه يجب تسجيل بأن الدولة المغربية مافتئت تبذل مجهودا في هذا المجال، مثلا بتخصيص نسبة 15,18 % من مجموع التغطية المالية لوزارة الصحة (المندوبية السامية للتخطيط، 2001) للتقليص من الوفيات بتحسين تتبع الحمل و تعميم الولادة تحت المراقبة الطبية، زيادة على التحسيس و التوعية بضرورة تنظيم النسل و الوقاية من الأمراض المتنقلة جنسيا و منها مرض فقدان المناعة السيدا أو داء الإيدز. ولقد تبين هذا المجهود من خلال تحسن مؤشر هدف التنمية للألفية المخصص لهذا المشكل وطنيا رقم 4 والذي يظهر تقلصا في الوفيات (27 % في ما يتعلق بوفيات المواليد السنة (UNICEF /2004).

تعبئة جمعوية وإرادة سياسية لإقرار الحقوق الإنسانية الأساسية للنساء

أعطت التعبئة الجمعوية النسائية من أجل الحقوق القانونية و إيقاف العنف القانوني و القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي أكلها مع بداية الألفية بشكل متواتر. وزكى هذا المسار الإرادة السياسية التي سوف تأخذ بعدها الرمزي الكبير مع التحكيم الملكي لصالح مراجعة قانون الأسرة التي أعطت قانون أسرة (2004)، متقدما من حيث اعترافه بمبدأ المساواة بين الرجال و النساء و تأسيسه لمجمل نصوصها على هذا الأساس. أهم ما حصلت عليه المرأة المغربية مع هذه المدونة هو الحق في الزواج للفتاة دون ضرورة الوالي مع بلوغ سن 18 سنة مثلها مثل الرجل و منع الزواج المبكر قبل

هذا السن لما فيه من تهديد الزواج الإكراهي أو القهري للفتاة و حرمانها من الطفولة و متابعة الدراسة و الولادة المبكرة و مخاطرها... (أحيانا تزوج الفتاة في سن 14 في القرى). الطلاق أصبح حقا للزوجين، الخ.

بقي أن القانون لم يمنع تعدد الزوجات بالرغم من مطالبة جل الجمعيات بذلك و لكن قننه بشكل جازم و قيد بالتمكن الاقتصادي للزوج و بقبول الزوجة الأولى و بتمكينها بحق الطلاق في حالة رفضها العيش مع زوجها الذي يريد التعدد. هذا المكسب الهام لقانون أسرة أكثر إنصاف للنساء، يظل مع ذلك مكتسبا غير تام بسبب ضعف التطبيق و مواجهته لعراقيل جمة على رأسها تحجر العقليات الذكورية المقاومة لتألق و تحرر المرأة والتي ما زال المجتمع المدني من خلال الجمعيات النسائية و بعض الزعامات الحكومية كوزيرة التنمية الاجتماعية و التضامن والأسرة، يتصدیان لمثل هذه العراقيل بالتوعية و المناصرة من أجل تطبيق منصف و عادل لمجمل القوانين المستجدة.

تمت مراجعات و تعديلات قانونية أخرى خصت قانون المسطرة الجنائية (2002) الذي جرم مثلا العنف الزوجي و قانون الجنسية الذي أعطى للمرأة المتزوجة من أجنبي حق إعطاء جنسيتها المغربية لأطفالها (2007)، كما جاء قانون الشغل (2003) بعدة حقوق للمرأة العاملة و جرم التحرش الجنسي في أماكن العمل. من المؤكد أن هناك هفوات و نواقص مازالت تشوب مختلف القوانين من حيث الالتزام بمبدأ المساواة و تناسق القوانين الوطنية مع القوانين و المواثيق الدولية التي وقعها أو صادق عليها المغرب.

يجب الإشارة إلى أن المغرب تعبا مع سنة 2006 بشكل لافت للنظر من خلال الجمعيات النسائية لرفع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة و التي وقع وصادق عليها المغرب منذ 1993 وكذلك الحث على التوقيع على البرتوكول الاختياري المرتبط بهذه الاتفاقية الدولية. و لقد توجت هذه التعبئة بتعهد الحكومة برفع هذه التحفظات و التي لم يعلن عن رفعها رسميا إلا في 2 أكتوبر، 2008 بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين للإعلان عن حقوق الإنسان و من خلال الرسالة الملكية الموجهة بهذه المناسبة. لم يفعل بعد قرار الرفع هذا و مسائلة المجتمع المدني المعني و الفاعل في الحقل الحقوقي النسائي بالنسبة لهذا التعثر و التأخر، مازالت قائمة و مستمرة.

على مستوى المشاركة و التمثيلية النسائية في حقل السياسة و مواقع و مؤسسات تدبير الشأن العام، يلاحظ و بالرغم من تنصيب الدستور المغربي منذ 1962 على المساواة في حق العمل و الانتخاب السياسي بالترشيح و التصويت ، أن تأخرا واضحا في المجال مزال صارخا. حصلت قفزة نوعية مع الانتخابات التشريعية لسنة 2002 بفضل إرساء توافقي لألية الحصص أو "الكوتا"، مكن من

وصول 35 برلمانية (34 سنة 2007) لكن ما لبث هذا التغيير يركد. جاءت مباشرة الانتخابات المحلية مخيبة لأمال النساء المرشحات و الفاعلات سياسيا سنة 2003 إذ لم تتعدى نسبة المنتخبات الفائزات 0,56%.

التصحيح الكبير جاء مع انتخابات المجالس المحلية لسنة 2009 و الذي سجل 12% كنسبة لوصول المستشارات إلى المجالس (3428 مستشارة)، علما أن هذا لم ينعكس على مستوى تواجدهن في مواقع المسؤولية سواء في مكاتب المجالس المحلية أو الجهوية أو لإقليمية. يعزى هذا الوضع إلى الهيمنة الذكورية الثقافية و السياسية و إلى عدم الانفتاح بعد على مبدأ تقاسم السلطة و إفساح المجال لحق ولوج النساء إلى مواقع أخذ القرار بكل أنواعها اقتصادية كانت أم سياسية أم دينية أو اجتماعية عموما. وواقع الحال هذا ينطبق أولا و أساسا على الأحزاب السياسية التي تعرف ذاتها أزمة ديمقراطية داخلية و تنظيمية و لا تفعل مبدأ المساواة بين الجنسين بالرغم من رفعها للشعار خطابا.

من المرجح أن تأخذ جهود الحكومة بعدا جديدا أكثر و قع، مع انخراطها في أهداف الألفية من أجل التنمية والتي وضعت لها مؤشرات تتبع و تقييم و خصت لها تقريرا وطنيا في هذا الإطار بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي (2005) و خاصة أدمجت تطبيقها في صيرورة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وضعت بذلك للهدف 3 المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين مرامي (11،13،14) تصبو إلى القضاء على الفوارق بين الجنسين في حقل التعليم و التقليل من الفوارق بين النساء والرجال في سوق الشغل مع العمل على المساواة في الأجور و بالنسبة للولوج إلى الموارد و إلى مواقع أخذ القرار و المؤسسات السياسية و العمومية؛ والحرص أخيرا على إلغاء كل المقترضات القانونية التمييزية و رفع التحفظات بخصوص اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء و التقليل بنسبة النصف من مظاهر العنف القائم على النوع الاجتماعي.

يمكن قراءة الاندماج الحكومي في مسلسل إرساء المساواة بين الجنسين و إقرار الحقوق الإنسانية للنساء من خلال مبادرات وإجراءات أخرى من أهمها مشروع إعداد ميزانية تستجيب لمقاربة النوع الاجتماعي منذ 2005 والتي عرف تطورا كبيرا إذ بعد تهيئ تقارير موازية لقانون المالية تراعي المقاربة يباشر الآن التكوين كمرحلة تمهيدية للتطبيق القطاعي. عملت الحكومة سنة 2006 على بلورة الإستراتيجية الوطنية من أجل الإنصاف و المساواة بين الجنسين بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات و البرامج التنموية و تم تبنيتها سنة 2007؛ عزز هذا التبنى الحكومي بصدور منشور الوزير الأول رقم 4/2007 بتاريخ 8 مارس 2007 يدعو كافة القطاعات الحكومية إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في البرامج و المخططات القطاعية؛ و تعرف نفس الإستراتيجية

دعما جديدا لتطبيقها من خلال مشروع بلورة ما سمي ب"الأجندة الحكومية للمساواة بين الجنسين" و لقد شرع فيه في غضون سنة 2009.

الإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء المنجزة سنة 2002، والتي عرفت أجرأتها بعد صياغة المخطط تنفيذي لها سنة 2006 ، ورش حكومي آخر تم في شراكة مع الجمعيات النسائية المدنية من خلال عمل تشاركي واسع على مستوى الصياغة و التنفيذ إلى حد ما.

بنت الحكومة كذلك في مشروع (2005) وضع منظومة معلوماتية موحدة لتجميع المعطيات الكمية حول ظاهرة العنف الممارس ضد النساء، بعد أن فتحت خطأ أخضرا للنساء المعنفات في شراكة مع مراكز استقبالهن التابعة للجمعيات المدنية و باشرت منذ 2007 في إصدار تقارير سنوية بهذا الصدد كما خاضت مشروع القيام ببحث وطني حول الظاهرة وهو جار حاليا (1010/2009). دائما بخصوص مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، باشرت الحكومة الحالية البرنامج المتعدد القطاعات لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي، من خلال تمكين النساء والفتيات (2008/2011). ويهدف هذا البرنامج إلى الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي و الوقاية منه بالعمل على ضمان استقلالية النساء الاقتصادية و كذلك تلك المتعلقة بأخذ القرارات الخاصة بحياة كل امرأة أو فتاة. يركز البرنامج على النساء اللواتي يعانين أكثر من الفقر والهشاشة الاجتماعية ويشمل النساء المهاجرات حتى في حالة الهجرة السرية و اللاجئات السياسيات. ويتضمن البرنامج 16 قطاعا حكوميا و 8 وكالات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، و الفاعلين في المجتمع المدني، بالإضافة إلى الجامعات و مختلف مؤسسات البحث العلمي.

كل هذه الإسهامات، سواء الحكومية أو المدنية الخاصة بالجمعيات الحقوقية النسائية، ترتبط جوهرها و تصورا بمشروع بناء مجتمع حداثة سياسية و اجتماعية و ثقافية و دولة حق و قانون ديمقراطية بالنسبة لمواطنيها و مواطناتها. بهدف التأسيس الفعلي و البنوي لهذا المشروع المجتمعي و بعد تقييم للمكتسبات والتي هي مهمة، تطالب الجمعيات النسائية في تقاطع مبدئي مع الوزارة المكلفة بشؤون المرأة، وزارة التنمية الاجتماعية التضامن و الأسرة، التنصيص على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في الدستور المغربي وتأسيس مجلس أعلى استشاري لشؤون المرأة و مطلب هذا المجلس يعود إلى سنة 1996 و الوزارة أدرجته في مخططاتها منذ 2006/2007.

وضعية المشاريع الخاصة بالمرأة في المجال الاجتماعي الوضع الراهن للمشاريع الاجتماعية وفقا للاستبيان

يمكن القول أن المغرب عرف إيقاع مشاريع مهمة في مجال النهوض بحقوق و أوضاع النساء منذ 1998 من حيث المشاريع الحكومية؛ علما أن الجمعيات الأهلية و النسائية خاصة منها، كانت تدبر بعض المشاريع الصغيرة مع بعض الشركاء الدوليين من إسبانيا، هولندا...إما هم كذلك منظمات غير حكومية نشطة في نفس الحقل الحقوقي للنساء أو تهتم بالنهوض بالنساء و التنمية عموما. و كانت هذه المشاريع الأخيرة المتعلقة بالمجتمع المدني تركز على محاربة العنف القانوني من خلال الدعوة إلى تغيير القوانين التمييزية و اللاعادلة و على رأسها "المدونة" أو قانون الأحوال الشخصية.

بهذا أخذت هذه المشاريع شكل دراسات خبرة للقيام بأنشطة مناصرة من خلال نتائجها و كما عملت من خلال بعض المشاريع على استقبال النساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي بفتح مراكز للاستقبال و بعض مآوي الاستقبال المؤقتة و بتقديم بعض الخدمات المصاحبة كالدمج النفسي، الاستشارة القانونية، تقوية قدرات النساء بفتح أقسام لمحاربة الأمية و القيام بمحاربة الأمية الوظيفية خاصة تلك القانونية و تعليم بعض المهن الحرفية من أجل تشجيع النساء على الاتجاه إلى الأنشطة الصغرى المدرة للدخل و العمل بذلك على مستوى ضمان الاستقلالية لديهن، الخ.

في ما يخص المشاريع الحكومية، يمكن الحديث على شكل معين من الشراكة مع منظمات دولية، بالضبط الأممية و الذي تتمثل في مشاريع على شكل حلقات محددة زمنيا. تمحورت أساسا حول إشكالية وموضوع إرساء المساواة بين الجنسين؛ آخر حلقة مثلا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان خص مشروع "النهوض بمساواة النوع الاجتماعي ضد العنف" 2011/2007. كما يمكن القول أن حدث بلورة مخطط تنفيذي للإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف اتجاه النساء سنة 2006/05 سوف يكون قنطرة لوضع مشاريع متعددة لها علاقة بالمجال إما في إطار تفعيل إجراءات مسطرة في المخطط أو مرتبطة بها بشكل غير مباشر. بنفس الصيغة، سوف يكون لصياغة الإستراتيجية الوطنية من أجل مساواة النوع الاجتماعي و لإنصاف بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في سياسات و برامج التنمية وموافقة البرلمان و الحكومة عليها سنة 2007، نفس الوقع على صيرورة وضع مشاريع جديدة بدءا من هذا التاريخ. إن ما يؤكد قراءتنا هذه هو توصل المسح إلى تبين وجود 23 مشروعا في مجال مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي و 16 مشروع في ما أسميناه "الإرساء المؤسسي للمساواة بين الجنسين".

العنصر الأكبر أهمية في تلاحق المشاريع، بفضل هاتين الإستراتيجيتين، يمكن تلخيصه في فكرتين رئيسيتين:

التوفر على أرضية تصور و توجهات إستراتيجية واضحة، حفز الشركاء على الانضمام في شراكة واسعة في مجال النهوض بحقوق النساء و منها الحق في تنمية بشرية مؤسسة على حقوق الإنسان و على خلفية إرساء المساواة بين الجنسين و الذي زكى هذا التحفيز بشكل غير مباشر هو المراجعات القانونية التي خصت النساء و في مقدمتها قانون الأسرة سنة 2004.

يجدر الوقوف هنا أيضا عند عامل حاسم آخر في تعدد هذه المشاريع و ربما في أخذها لتنظيم جديد على وجه أدق. يمكن تلخيص هذا العامل في "إعلان باريس" المتفق عليه سنة 2005 و الذي يقطن العلاقات ما بين المانحين و الشركاء على أساس مقياس النجاح و خاصة التنسيق للإجراءات المتحورة و المشروطة بالنتائج و على أساس ما يسمى حاليا بالشراكة "المساواتية". سوف يلعب هذا العامل دورا بالغ الأهمية، أولا في عقلنة و ترصيد الشراكة بتجنب تشتيت و تكرار مواضيع الاشتغال و ثانيا في التحكم من تناسق تدخلات شركاء متعددين لا من حيث الممولين و الشركاء التقنيين الدوليين أو الفاعلين المعنيين من قطاعات حكومية و جمعيات مدنية.

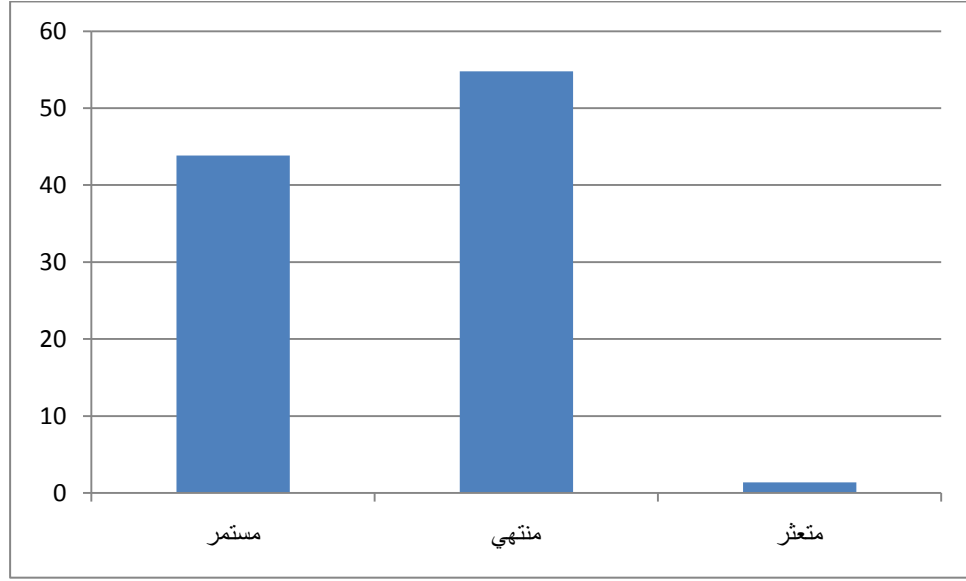
إن البرنامج المتعدد القطاعات "تمكين لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي بدعم استقلالية الفتيات و النساء" (2008) و الذي تمت برمجته على شكل مجموعة مشاريع تجمع عدة شركاء، منهم 9 شركاء دوليين، 14 قطاعا حكوميا و مع كذلك جمعيات من المجتمع المدني و جامعات و مراكز بحث، مثال حي لهذا التوجه و لهذه المقاربة الجديدة في العمل من خلال المشاريع.

الخريطة الكيفية للمشاريع المعالجة

مجالات التدخل

تمكن الفريق المغربي من ملأ (86) سنة و ثمانون استمارة. بعد تفحص دقيق للاستثمارات، توصلت الخبرة إلى الوقوف عند مجموع الملاحظات المشار إليها أعلاه و وقف الاختيار المنهجي عند ضرورة المعالجة الكيفية مع قراءة كيفية كذلك لبعض المعالجة الكمية الخاصة ببعض الأسئلة الواردة. و لقد اتضح أيضا أن سير المشاريع صحي، إذ تمثل المشاريع المتعثرة ما يقارب فقط 1%؛ في حين تم الاشتغال على مجموع مشاريع إما منتهية بنسبة 55% أو مستمرة بنسبة 44% (أنظر الرسم البياني 1).

الرسم البياني 1: الموقف الحالي للمشاريع



ثاني عملية كانت هي القيام بفرز و طرح مجال أو حقل التدخل للمشاريع التي باشر فيها المغرب في مجال النهوض بأوضاع النساء منذ 2005 إلى الآن. جاءت هذه المجالات و حسب أهمية تعداد تنازلي بناء على عدد المشاريع المجمعة، كتالي و حسب الجدول الموالي:

جدول 1: مجالات التدخل

النسبة المئوية، %	عدد المشاريع	الحقل/المجال
27,91	23	1. مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي
18,60	16	2. الإرساء المؤسساتي للمساواة بين الجنسين: <ul style="list-style-type: none"> ▪ الحكامة و دعم كفاءات الفاعلين في مجال مقاربة النوع الاجتماعي ▪ دعم استقلالية النساء ▪ التنسيق المابين وزارتي ▪ الميزانية المالية المراعية لبعده النوع الاجتماعي
18,60	16	3. المشاركة السياسية للنساء
11,63	10	4. محاربة الفقر و الهشاشة والدعم الاقتصادي للنساء <ul style="list-style-type: none"> ▪ الأنشطة المدرة للربح ▪ محاربة الأمية
5,81	5	5. تنقيح التواصل و الإعلام من الصور النمطية التمييزية للنساء و نشر الثقافة الحقوقية
3,49	3	6. دعم التطبيق المنصف و الفعلي لمدونة الأسرة 2004

3,49	3	7. دعم ولوج النساء لسوق الشغل
2,33	2	8. إدماج النساء في التنمية البشرية المحلية
2,33	2	9. المبادرة الوطنية للتنمية*
3,49	3	10. تحسين الصحة الإنجابية والتقليص من الأمراض المتنتقلة جنسيا و منها داء فقدان المناعة/السيدا أو الإيدز**
1,16	1	11. النساء في الهجرة
1,16	1	12. البحث في حقل النوع الاجتماعي
100	86	المجموع

* يمكن تعداد مشاريع عديدة في إطار هذه المبادرة (. المبادرة الوطنية للتنمية)، لها علاقة مباشرة بالنهوض بالنساء المعوزات خاصة، تتعلق بنساء في مناطق نائية و تتمحور في عمومها في مجال المشاريع الصغرى المدرة للدخل و كذلك فتح مرافق للتكوين المهني و الحرفي، إضافة إلى فتح مراكز استقبال النساء المعنفات مع جمعيات مدنية. الدراسة تمكنت فقط من معالجة مشروعين.

** قطاع الصحة خص مشاريع لها علاقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي و تبقى تلك المرتبطة بالصحة الإنجابية سابقة لسنة 2005 وتأخذ الآن شكل برامج حكومية مع إسهام شراكة تمويلية أجنبية كما أن هناك مشاريع أخذت صبغة دراسة تقييم، مثلا: "ضعف استعمال دور الولادة الحكومية". وزارة الصحة مع المنظمة العالمية للصحة، الخ.

إن تغطية المجالات أبانت على أربعة نقط أساسية، يمكن تلخيصها في ما يلي:

1. العمل بتوجه استراتيجي كأساس للبرمجة و ل طرح الأولويات و بناء الشراكة: مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، إرساء و نشر مبدأ و وضع آليات المساواة بين الجنسين و الحد من الفقر و الهشاشة الاجتماعية لدى النساء.
2. القيام بعمل موازي يستهدف التأسيس للمكتسبات و تطبيق مختلف الإجراءات في الميادين الأخرى، ينصب في تغيير الثقافي و حث العقلية على مسايرة التحولات الاجتماعية

المتعلقة بالعلاقات بين النساء و الرجال و على الانفتاح على قيم و مبادئ جديدة كالمساواة بين الجنسين.

3. البث البطني في الالتفات إلى مكونات اجتماعية نسائية أخرى و إشكاليات حقوقية لفئات نسائية أكثر تهميشا على الأقل على مستوى الاهتمام و المعالجة كحال النساء المغربيات في الهجرة أو النساء القرويات كفئة مستهدفة بتخصيص معين في كل المجالات المعالجة و بغض النظر عن الأنشطة المدرة للدخل و التي قد تكون نوع المشاريع المسيطر في المجال القروي. مثلا، حقل مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي لا يتوفر على مشروع موجه مباشرة للنساء الريفيات.

4. التقصير الصارخ و الكبير لمجال البحث الجامعي و الأكاديمي عموما في موضوع فهم و تحليل الأوضاع الحقوقية و المرتبطة بالتنمية للنساء، كعملية تأسيسية أو موازية أو مواكبة للمشاريع. من المؤكد أن دراسات الخبرة إما تلك المتعلقة بدراسات الجدوى التقنية و المالية قبل البث في المشاريع أو دراسات تقييم الأثر أو المفعول واردة، لكن تظل ضيقة و مرتبطة بأهداف عملية محدودة جدا. الجامعة و مراكز البحث مازالت شريكا يشار إليه دون أن يفعل دوره عبر مشاركة خبرة واسعة أو عبر إسهام علمي مهم من حيث قيمة تمويله و من حيث نتائجه العلمية المنتظرة و من حيث "دمقرطة" و شفافية التعامل مع الباحثين و الباحثات و الخبراء و الخبيرات، نظرا لبروز سق خاص للخبرة و منافسة مكاتب الخبرة للجامعة في القيام مثلا بأبحاث ميدانية مرتبطة.

الأهداف العامة

إن تحليل مختلف الأهداف و حسب المجالات التي برزت من خلال فرز الاستثمارات و مع تنوع الأنشطة التفاعلية ، يعطينا 5 أصناف من المستويات المستهدفة من حيث النهوض أو التدخل بصفة عامة:

1. مستوى دعم و بناء قدرات النساء مباشرة أو العاملين معهن

نعني بالعاملين خاصة الفاعلين من الجمعيات و الفاعلين الحكوميين كذلك؛ توازي هذا الهدف أنشطة كالتكوين المهني المتخصص أو محاربة الأمية بالنسبة للنساء، أساسا في إطار أنشطة خلق التعاونيات المهنية أو تنظيم الأنشطة المدرة للدخل أو الاندماج في بعض مشاريع التنمية المحلية بصفة عامة.

نجد تعزيز نوع معين من القدرات النسائية والذي يتعلق بقدراتهن على التفاوض، كمثال المشاريع المرتبطة بتحسين الصحة الإنجابية أو التي تستهدف التقليل من الأمراض المتنقلة جنسيا و داء فقدان المناعة/السيدا و تستدعي قدرات تفاوض حول الوقاية و الحماية. النوع الآخر من القدرات موضوع التعزيز، هو خاص بمجال المشاركة السياسية و التي تستدعي مهارات التواصل، الخطاب الجماهيري و فن الإقناع و التبيان و هذا ما برز من خلال أهداف المشاريع التي جاءت مواكبة للانتخابات المحلية الأخيرة (2009) والتي ركزت على تكثيف المشاركة الواسعة و الكيفية للنساء و النهوض بفرص مرورهن إلى المواقع المنتخبة المحلية المختصة في تدبير الشأن المحلي في ارتباطاته بالشأن العام على وجه أعم.

دعم قدرات الفاعلين المباشرين مع النساء ومن أجل النهوض بأوضاعهن و حقوقهن، من فاعلي الجمعيات المدنية بشكل أولوي وأهم أو من القطاعات الحكومية، سطر أهدافا شملت الرفع من المعارف المتعلقة بمقاربة و أدوات تحليل النوع الاجتماعي و تلك الخاصة بالحقوق الإنسانية و بتحسين بعض الأداء التقني من سبل و منهجيات المناصرة (الجمعيات الأهلية)، وبلورة حس النوع الاجتماعي في أوساط الفاعلين الحكوميين تحديدا سواء في قطاع القانون أو الصحة أو الأمن الوطني و الدرك الملكي، الخ. ويدخل التكوين على مقاربة النوع الاجتماعي في هذا المستوى و غالبا ما يكون هدفا مباشرا و مستقلا في بعض المشاريع. برز هدف جديد عند الجمعيات الأهلية، بالضبط في مجال مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، يصب في دعم قدراتها في مجال تتبع و مراقبة السياسات العمومية في ما يخص النهوض بالحقوق الإنسانية للنساء و ضرورة القضاء على كل أشكال التمييز الموجه إليهن و منه العنف القائم على النوع الاجتماعي (خاصة مع مشروع خلق المرصد المغربي لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي "عيون نسائية").

2. مستوى النهوض بالأوضاع و الحقوق السيسيو اقتصادية للنساء

يستنتج هذا المستوى من خلال المشاريع التي شملت ثلاثة مجالات معينة و هي محاربة الفقر و الهشاشة إما عن طريق القيام بأنشطة مدرة للدخل كمشاريع تعاونيات تربية النحل و إنتاج العسل أو استخراج زيوت شجرة "أركان" التي ينفرد بها المغرب في منطقة المغرب العربي و التي جاءت شاملة لهدف خاص بالمحافظة على البيئة و هو الهدف الأيكولوجي الوحيد المشار إليه من مجمل المشاريع التي تم الاشتغال عليها. و يلزم الإشارة هنا أن هذه المشاريع الأخيرة مرتبطة بهدف آخر و هو الرفع من الإنتاج المحلي في إطار تصور عام لتنمية بشرية محلية. و الهدف الأقصى من كل الأنشطة المرتبطة بهذا المستوى هو ضمان استقلالية مادية للنساء على المدى المتوسط و البعيد.

كذلك كهدف للمدى القصير، يشار إلى تحسين المعاش و الأوضاع السسيو اقتصادية لهاته الفئة التي تعاني الفقر أو الهشاشة الاجتماعية و المرتبطة بتهديد الفقر، خاصة بالنسبة لنساء القرى من خلال توفير دخل.

3. مستوى وضع و مأسسة إطار منهجي لإدماج بعد النوع الاجتماعي حكوميا

لفهم هذا المستوى، يجب الإشارة إلى صيرورة عرفها المغرب منذ بداية اشتغاله بمقاربة و مفاهيم النوع الاجتماعي. قد ترجع أول إحالة رسمية و وزارية إلى مقاربة النوع الاجتماعي إلى سنة 1998 مع صياغة ما عرف **بالمخطط الوطني لإدماج المرأة في التنمية** (كتابة الدولة المكلفة بالأسرة، الطفولة و الأشخاص المعاقين) و الذي في ذلك الحين أحدث ضجة في أوساط الرأي العام من صحافة و غيرها على إثر استنكار بعض الأطراف الدينية المتطرفة من بعض الفاعلين السياسيين و بعض الجمعيات و رجال الدين لهذه الإحالة و هذا الاستعمال بناء على أنه مفهوم غربي دخيل و مهدد للهوية الثقافية و الدينية. لم يكن لرد الفعل هذا أن جمدت الخطة و لم تقدم أمام البرلمان فقط بل خلق بلبله و مقاومة لكل تداول لهذا المفهوم.

استدعى هذا الوضع القيام بإجراءات من خلال مشاريع، يمكن تسميتها مشاريع المرحلة الأولى (1999/2002) كخلق ما سمي ب"نقط ارتكاز النوع الاجتماعي" و القيام بدورات تكوين في المقاربة، الخ. تلا هذا و إلى حدود فترة 2007/2006 ، نوع مشاريع ثانية ركزت على بلورة استراتيجيات (الإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف اتجاه النساء سنة 2002 و مخططها التنفيذي سنة 2006 و الإستراتيجية الوطنية من أجل مساواة النوع الاجتماعي لإنصاف بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في سياسات و برامج التنمية 2006 والتي وافق عليها البرلمان سنة 2007.

منذ 2007 ظهر جيل جديد من المشاريع الحكومية و الذي لخصناه في ضرورة وهدف وضع و مأسسة إطار منهجي لإدماج بعد النوع الاجتماعي. يمكن الحديث عن اتجاهين أخذتهما هذه المشاريع، الأول جاء بهدف إدماج القطاعات الحكومية في تفعيل الإستراتيجية المرجعية أي الإستراتيجية الوطنية لمساواة النوع الاجتماعي و الإنصاف من خلال مشاريع مصاحبة و مؤطرة للفاعلين الحكوميين المباشرين؛ ركزت على وضع خطط عمل قطاعية خاصة بهذا الإدماج و المشاركة في البرمجة و الأجراء و بدأت هذه العملية مع 3 قطاعات لتتطور إلى 5 وزارات في إطار مشاريع نموذجية و هذا إلى حدود نهاية 2007 أي بداية الحكومة الحالية (2012/2007).

مع الحكومة الحالية، هناك مشروع خبرة جاري لبلورة منهجية جديدة للعمل في إطار مشروع وزارى عام سمي بـ "الأجندة الحكومية للنوع الاجتماعي" مع وزارة التنمية الاجتماعية التضامن و الأسرة و التي لأول مرة تحتضن مديرية لشؤون المرأة. يرتبط هذا المستوى كأهداف مسطرة في مختلف المشاريع المعالجة بأنشطة تلخص عموما في عنصرين أساسيين: التكوين في مقاربة النوع الاجتماعي و في العمل المشترك من أجل خلق آليات تنسيق في ما بين الوزارات. يمر هذا العمل عبر مشروع آخر و محوري و هو وضع ميزانيات مالية مراعية لبعده النوع الاجتماعي و المتمركزة شموليا حول النتائج.

4. مستوى تحسين جودة الخدمات المقدمة للنساء الضحايا و الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي و التعريف بالظاهرة

5. شكلت بلورة مخطط تنفيذي للإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف اتجاه النساء سنة 2006/05، مدخلا لبرمجة عدة مشاريع كإطار لتفعيل بعض الإجراءات الحيوية التي سطرها، منها أساسا توفير و تحسين الخدمات المقدمة للنساء الضحايا و الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي . تتلخص الأهداف الموجة للمشاريع بالضبط في عناصر محورية:

✓ فتح ما سمي خلايا أو وحدات حكومية لاستقبال النساء الضحايا و الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي في بعض المرافق الاجتماعية أو الإدارية التابعة لبعض الوزارات مثل الصحة، (المستشفيات)، العدل (المحاكم)، الداخلية (مخافر الشرطة) أو مراكز دوريات الدرك الملكي. من أجل أو بهدف تقديم خدمات في شكل حزمة مندمجة و على شكل حلقات متلاحقة و مسيرة في تناسق و مراعية لمقاييس الجودة في هذا المجال، تم العمل بمشاريع ركزت على أنشطة التكوين، التقييم وبلورة أدوات العمل من بروتوكول استقبال و استماع و آليات تنسيق بين الشركاء الفاعلين مباشرة في تقديم هذه الخدمات، الخ.

✓ فتح خط أخضر للنجدة و التوجيه إلى مراكز الخدمات سواء التابعة للجمعيات المدنية أو الوحدات الحكومية، مع إرساء منظومة معلوماتية لجمع المعطيات المتعلقة بالظاهرة على مستوى مختلف مراكز الاستقبال الحكومية في شراكة ما بين الوزارات المعنية و التي استدعت من أجل تنظيمها مشروعا خاصا و مستقلا.

التعريف بالظاهرة جاء موضوع نوعين من المشاريع، الأول خاص بالقيام بحملات تحسيس و توعية على المستوى الوطني و التي بلغت 8 حملات وطنية منذ 1998 إلى آخر حملة في 2009، بناء على أنشطة ميدانية و تواصلية عبر الوسائل السمعية البصرية وغيرها حتى صياغة تقارير خاصة بها؛ و الثاني صمم له مشروع مع المنووية السامية للتخطيط للقيام ببحث وطني حول انتشار، تفشي و أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي بالنسبة للفتيات و النساء.

6. مستوى التوعية، الإعلام و التحسيس بضرورة القضاء على الثقافة التمييزية القائمة على الجنس الاجتماعي و على الصور النمطية التمييزية الثقافية و الإعلامية خاصة؛ و نشر الثقافة الحقوقية و المراعية للمساواة بين الجنسين، خاصة في المجال المدرسي.

هناك هدفان متوازيان في هذا المضمار، الأول يتعلق بهدف أقصى و هو تحسين صورة المرأة في الإعلام و المساهمة في ترسيخ ثقافة المساواة بين الجنسين بالإعلام أيضا بكل ما يتم في مجال النهوض بحقوق النساء و إيصاله إلى الرأي العام. المشاريع الحكومية الأساسية في هذا الباب هي تحت إشراف وزارة الاتصال و التي هي كذلك معنية بمشاريع إدماج مقاربة النوع الاجتماعي و التنسيق مع باقي الشركاء في ما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجيات المشار إليها.

تعتمد أنشطة تركيز على التكوين على مقاربة النوع الاجتماعي لفائدة أطر الوزارة و مهنيي الصحافة. تجدر الإشارة هنا أن المغرب صاغ **ميثاقا وطنيا** لتحسين صورة المرأة في الإعلام سنة 2005 والتي كان من بين أهدافها التوصل إلى بلورة إستراتيجية وطنية إعلامية تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي و تكريس ثقافة إعلامية تقوم على مبادئ حقوق الإنسان و مناهضة كل أشكال التمييز ضد النساء. عرف هذا المشروع تعثرا و يبدو أن المقاومة في غياب حس خاص بالنوع الاجتماعي داخل أوساط الأطر الوزارية الذكورية و المهنيين أنفسهم، شكل العامل الأساسي في هذا التعثر، لهذا جاءت 3 مشاريع منذ 2007 لاستدراك هذه الصعوبات و التأخر.

مشاريع أخرى خاصة بنشر ثقافة حقوق الإنسان و ثقافة المساواة بين الجنسين، جاءت تحت إشراف حكومي لوزارة التربية الوطنية. يجب التأكيد على أن هذا القطاع أصبح يسجل تقليدا على مستوى نوع هذه المشاريع و بهذه الأهداف منذ 1995 مع أول وزارة لحقوق الإنسان آنذاك و التي دخل معها في شراكة مابين قطاعية و بتمويل دولي حول مشروع تنقيح الكتب المدرسية من الصور النمطية التمييزية اتجاه النساء. و بالفعل تمت مراجعة عدة كتب مدرسية وفقا لهذا الأساس و تم القيام كذلك بأنشطة لنشر الثقافة الحقوقية و التي تشمل حقوق النساء. إلا أن تقييما حديثا أبان عن استمرار

تسرب الصور النمطية في بعض الكتب المدرسية و بالتالي بتت الوزارة في مشروع جديد، بدأ الاشتغال عليه هذه السنة 2010.

تجددت المشاريع الخاصة بنشر حقوق الإنسان في المجال المدرسي و توسعت للاشتغال مع الجمعيات المدنية منذ 2005. الوزارة تشملها المشاريع المتعلقة بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي و في هذا الإطار بلورت خطة عمل في المجال وهي شريك أيضا في برنامج القطاعات "تمكين مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي بدعم استقلالية الفتيات و النساء" و الذي يشمل وزارة الاتصال و وزارة العدل ووزارة الصحة و غيرها في شراكة تنفذ عبر مشاريع قطاعية و بتمويل دولي إسباني مرتبط بأهداف الألفية للتنمية.

يقارب مجموع هذه المشاريع 6 مشاريع متنوعة و تصب في اختصاص تدخل كل قطاع مع العمل على مجموعة أهداف متقاطعة مع ما سلف من الأهداف التي لخصناها في مستويات ومنها بعض الأهداف الإضافية التي يمكن أن نشير إلى أهمها وهو وضع سياسات عمومية في مجال مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي مع تطبيق المقاربة الترابية على مستوى التدخل الجهوي (جهة داخل إقليم كـمجال جغرافي، إداري و سسيواقتصادي). هناك هدف ضمني و جوهري و هو دعم استقلالية الفتيات و النساء كأنجع وسيلة لمحاربة الظاهرة و لتعزيز القدرات التفاوضية للمعنيات في مختلف وضعيات العنف أو مواقف مواجهة مختلف أشكاله.

لا نغفل الإشارة إلى هدف مهم ولو أنه ارتبط بظرفية معينة و خاصة و لم يبسر لاشتغال إلا على 3 مشاريع من بين أخرى هي الآن جارية على شكل دراسات تقييم بهدف المصاحبة للمهنيين و التوعية للعموم، نخص هنا بالذكر المشاريع المرتبطة بصدور قانون الأسرة سنة 2004 وهدف التطبيق الفعلي و المنصف لفصوله حسب الوضعيات و القضايا و خاصة التطبيق على ضوء روحه التي لخصت في مبدأ المساواة بين الجنسين في هذا المجال.

تعبأت الجمعيات المدنية التي تقوم بعمل قرب يومي مع النساء المشتكيات من جل أنواع التمييز و على رأسها العنف القائم على النوع الاجتماعي و التي ناضلت ما يقارب عشرين (بداية 1990) كتكتل جديد و قريب العهد و ما يقارب 50 سنة كعهد قديم (أخوات الصفا 1945 و غيرهن)، من أجل مواجهة التعثر و المقاومة اتجاه تطبيق القانون الجديد للأسرة و الذي تمكنت من ملاحظته و لمسها بفضل تواجدهن ميدانيا من جهة و قيا مهن بإحصاءات من جهة أخرى إلى جانب ما قامت به الحكومة من خلال وزارة التنمية الاجتماعية، الأسرة و التضامن من تجميع لمعطيات خاصة مثلا بالزواج القهري و الزواج المبكر في تعاون مع وزارة العدل. يذكر أن هذه الأخيرة التي تعلن

باستمرار عن معطيات كمية في هذا الباب. إن وزارة التنمية الاجتماعية، الأسرة و التضامن، هي بصدد الانتهاء من مشروع دراسة موسعة على الصعيد الوطني حول واقع حال تطبيق قانون الأسرة و سوف يعلن عن النتائج في موعد قريب في الشهور المقبلة (مايو أو يونيو).

الفئات المستهدفة

بدا أن هذا السؤال المتعلق بالفئة المستهدفة و الذي تم تصنيفها حسب الرجال و النساء، مشكلا على مستوى الأجوبة لسببين رئيسيين:

✓ طبيعة و أهداف المشاريع و أحيانا مضمون الأنشطة

✓ شمول المشاريع عموما إلى المستوى الوطني

فمثلا المشاريع التي تستهدف التوعية و التحسيس، هي أساسا موجهة لكل فئات النساء و أحيانا حتى الرجال و لو بشكل غير مباشر، استهداف مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي يعني الرجال المعنفين و النساء موضوع العنف وهاته الأخيرة سواء كانت امرأة أو فتاة أو في صحة جيدة أو تعاني إعاقة أو مرض مزمن... نفس الشيء بالنسبة للرجال و يمكن تعداد الأمثلة؛ لعل صياغة السؤال استحضرت أنواعا خاصة من المشاريع فقط في حين أن الصياغة كانت من الممكن أن تكون أكثر "حيادا" أو شاملة في الاختصار الدقيق. وهذا ما يفسر كذلك أن الأجوبة على السؤال المتعلق بعدد المستفيدات و المستفيدين، جاءت مبدئيا قليلة جدا إلا في بعض الحالات التي خصت المشاريع القائمة على الأنشطة المدرة للدخل أو التي جاءت فيها أنشطة كدورات التكوين و دروس محاربة الأمية، الخ.

محمل المشاريع تقريبا تتسع إلى أو تهدف إلى التغطية أو التأثير على المستوى الوطني، خاصة و أنها تصبو استفادة محمل النساء أو بالتدقيق تغيير الواقع الاجتماعي و الحقوقي للنساء. مشروع يركز على تقوية قدرات العاملين مع النساء أو ذوي القرار التقني أو السياسي في القطاعات... هو تدخل على مستوى وطني و يشمل النساء في علاقتهم الاجتماعية مع الرجال و بالتالي يعني الرجال بالتأكيد. الملاحظة الأخرى التي يمكن طرحها هنا، هو إشكال اللغة أو بعض التسميات المستعملة في الاستمارة. الحديث في المغرب عن "المحافظة" غير وارد و الإشارة إلى " الإقليم" يفهم أكثر كإقليم في "جهة" مغربية من بين 16 جهة هي إلى اليوم ما يميز التقسيم الترابي الإداري، وليس الإقليم الجغرافي السياسي كمثل مغرب عربي، استدعى هذا توضيحا مستمرا و أحيانا تبين كخطأ تقني أثناء ملأ الاستمارة.

خلص البحث بعد المعالجة و التحليل و بعد الوقوف عند هذه الملاحظات و التأكد منها، إلى أن الفئة المستهدفة هي عامة و غالبا مجمل النساء بفرضية تنوع انتمائهن الاجتماعي و السيو اقتصادي مجملا و حتى مع اختلاف أعمارهن؛ إن الرجال هم فئة مستهدفة بشكل غير مباشر و نادرا ما هم معنيين بشكل مباشر، إلا في حالة مثلا التوعية بخصوص الصحة الإنجابية و الأمراض المتنتقلة جنسيا و منها داء فقدان المناعة السيدا؛ و هنا نسطر على أن هناك مشروع تحت إشراف جمعية أهلية استهدف أيضا المثليين الجنسيين و ما يمكن تسميتهن مجازة ب"عاملات الجنس". مشروع آخر، يطرح من بين أهدافه التكفل بالرجال المعنفين للنساء و الذين هم مدمنون على المخدرات أو الكحول و التي يتوقع من بين الأنشطة التي سوف تعينهم هو فتح مراكز استقبال خاصة بتوفير خدمات دعم نفسي.

كميا و حسب عدد الاستثمارات المعبئة و المعالجة (86 استمارة)، النساء هن مستهدفات بنسبة 62 % مقابل 38 % بالنسبة للرجال. تشكل النساء العازبات أعلى نسبة بنسبة 68 %، تليها المتزوجات بنسبة 49 % و أقل نسبة 22 % و 23 %، خصت تباعا متغير العمر و النساء ذوي الحاجيات الأساسية أو حسب ما عبر عنه في الاستمارة "بالمعوقات". العدد الرقمي الذي برز من خلال بعض الاستثمارات و التي تحيل إلى مشاريع ضمت مثلا الأنشطة المدرة للدخل أو أنشطة للتوعية لتحسين الصحة الإنجابية أو أنشطة لمحاربة الأمية، هو معدل 1671 مستفيدة و معدل 1675 مستفيدة منذ بداية المشروع.

مقاربات التدخل و العمل

مع أن ليس هناك أسئلة مباشرة، تحيل إلى هذه النقطة، فرض الاشتغال على ضوء مقارنة النوع الاجتماعي، العمل على تحليل هذا البعد. و لقد أسعف المنهج الكيفي المتبع و الخبرة مع الإطلاع على الوثائق المرجعية المتوفرة للمشاريع، على التوصل إلى نتائج مهمة في هذا الباب.

كل المشاريع في ديباجتها العامة (الوثائق المستعملة لملا الاستثمارات أو تصريحات الساهرين على المشاريع أثناء الملأ) و الأدوات المفاهيمية التي تستعملها، تصب في إحالة عامة إلى مقارنة النوع الاجتماعي. تبرز هذه الإحالة خاصة على مستوى صياغة الأهداف أو النتائج المتوقعة و بعض صياغات الأنشطة المبرمجة. نقرأ من خلال هذه العناصر نوعا من الأخذ بعين الاعتبار لبعدها الحاجيات العملية و الإستراتيجية للنساء المستهدفات، بعد العمل على بناء استقلالية النساء و دعم قدراتهن و ولوجهن إلى أخذ القرارات، بعد الحد من الفوارق الاجتماعية و العمل بمبدأ الإنصاف، الخ.

كذلك يشار منهجيا إلى ضرورة التدخل حسب عرضانية (Transversalité) القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي و بالتالي العمل وفق الشراكة ما بين وزارية أو قطاعية أو متعددة الأطراف من جمعيات أهلية و شركاء دوليين أو من القطاع الخاص أحيانا و لو نادرا.

يبدو كذلك من خلال ما يقارب 16 مشروع ينصب موضوعه في مسألة الإرساء المؤسساتي للمساواة بين الجنسين، مع ما تفرع عنه من تحسين الحكامة و دعم كفاءات الفاعلين في مجال مقارنة النوع الاجتماعي، دعم استقلالية النساء، تحسيت التنسيق الما بين وزارتي، العمل بالميزانية المالية المراعية لبعده النوع الاجتماعي... هو دليل على الشروع في استعمال تقني لأدوات و مفاهيم مقارنة النوع الاجتماعي، وعلى وجه محدد، العمل بالمقاربة الحقوقية المرتبطة عضويا بمقاربة النوع الاجتماعي و الاشتغال على كسر المقاومة و النمطية الثقافية كعرقلة قائمة أو متوقعة كمساحة تهديد للأجرة و بلوغ النتائج و العمل على خلق حس النوع الاجتماعي و خاصة على إعطاء فرص أوسع لأخذ القرارات في هذا المجال من خلال سلط و صلاحيات المؤسسات أو المؤسساتي و ضمان بذلك انخراط سياسي حكومي فعلي و مستدام.

يمكن قراءة المقاربة من زاوية تدبير المشاريع من خلال ما تعلق بالأسئلة حول عدد و جنس العاملين بالمشروع و كذلك نقطة جنس مدير أو المسئول المباشر عليه، السؤال الذي يدور حول تقييم المشروع قد يكون الأهم في هذا الموضوع.

إن الوقوف عند جنس العاملين في المشروع، و الذي جاء بمعدل 8 نساء مقابل 5 كمعدل خاص بالرجال و كون إدارة المشاريع تعود إلى نسبة 93 % عند النساء في حين لا تصل إلا إلى 7 % بالنسبة لمديري المشاريع، يضيفي إلى طرح بعض الفرضيات و لو أن ليس هناك سؤال خصص للتأكد منها:

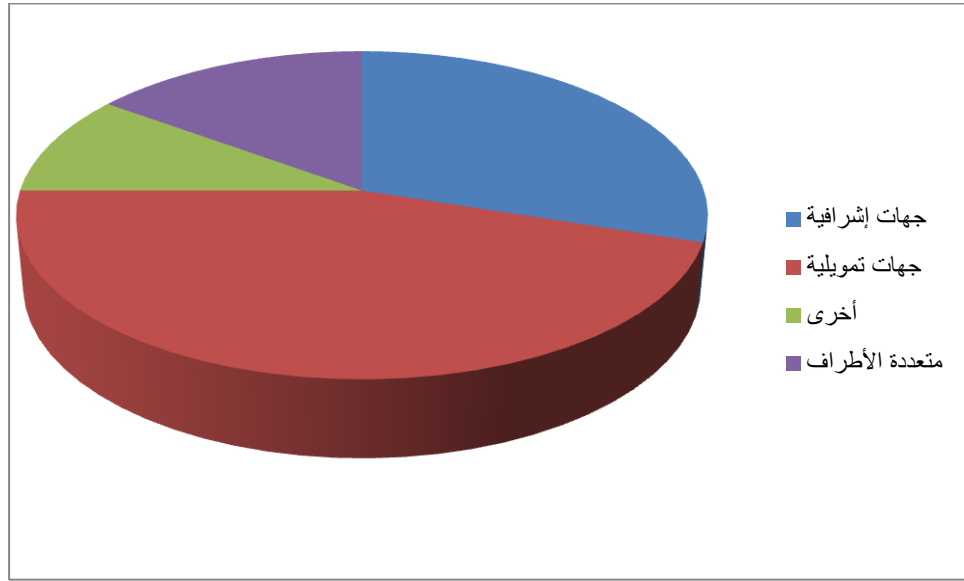
1. النساء يشعرن أنهن هن الأكثر معنيات
2. النساء "كحركات" أو معبئات في هذا المجال يتوجهن أكثر إلى هذا النوع من المشاريع
3. الاعتقاد أن الرجال هم أقل اهتماما بمثل ذلك قضايا
4. الاعتقاد أن النساء كمعنيات هن الأنجع
5. الاعتقاد أن الرجال الأقل اهتماما لن يعطوا النتائج المنتظرة

6. إعطاء فرص للنساء في مجال تدبير و إدارة المشاريع من باب تمييز إيجابي

إذا صحت الفرضية الأخيرة فهذا يتماشى مع المقاربة العامة التي تم تبنيها و تحليلها وإذا كانت الفرضيات الأخرى مؤكدة ولو نسبيا، فإن هذا يعني تجدر صور نمطية لم تأخذ بعين الاعتبار في تطبيق غير وجيه لمقاربة النوع الاجتماعي و السقوط في تقليد غير موضوعي. مع الإشارة أن بعض الجمعيات المذكورة كمشرفة رئيس للمشروع، هي ذات مرجعية "نسوية" اختارت في فترة ما عدم إدماج الرجال في صفوفها و شؤونها، علما أنما من الملاحظ مآخرا و عند البعض المعني في هذا البحث، انفتاح كبير على فاعلين من الرجال أصبحت لهم مهام تقنية أو غيرها داخل الجمعيات المدنية النسائية-الجمعيات التي تتميز بأنها "نسوية" كتعبير محلي مغربي يعني بالفرنسية (Féministe) -.

إن النتائج المتعلقة بالتقييم تفيد أيضا وإلى جانب كونها مؤشر عن حسن تسيير و تدبير للمشاريع و هو ما يؤكد الاعتماد على مؤشرات بنسبة 28% إلى جانب القيام بمقابلات (29%)، أن هناك نوع من العمل التشاركي (أنظر الرسم البياني 3)، و الذي يمكن استخلاصه من كون عملية التقييم و التي مثلت نسبة 90% من المشاريع التي همتها العملية و فقط 10% لم يتم تقييم أداؤها، أثرها أو سيرها. الجهة الأساسية المعنية بالتقييم هي فئة الإداريين (51%) و بالتالي فالتقييم هو أكثر ذاتي منه مستقل و هو مع ذلك يخص نسبة 38% من المستفيدين و عندما يكون التقييم خارجي فهو يهتم الممولين بنسبة تصل إلى 45% أو إشرافية بنسبة 30%.

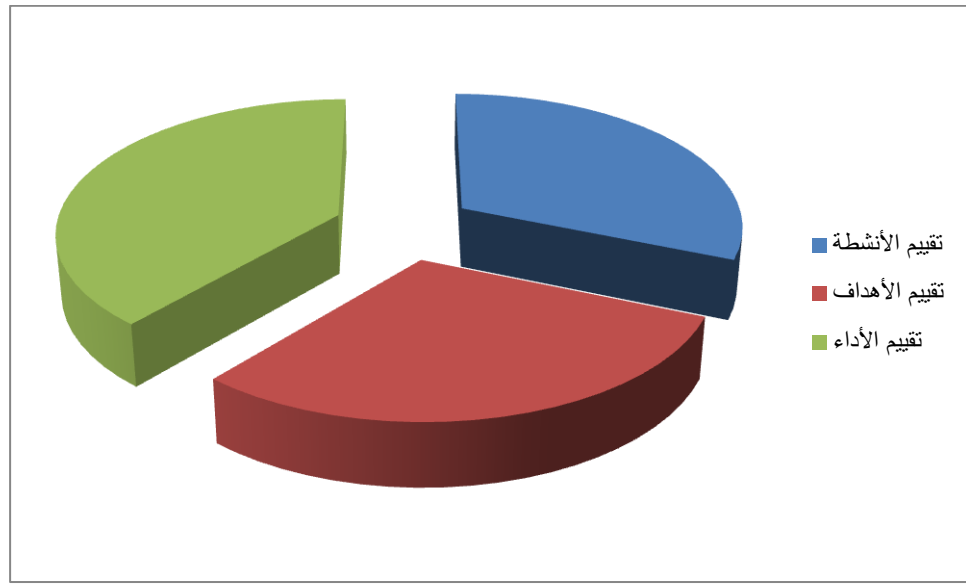
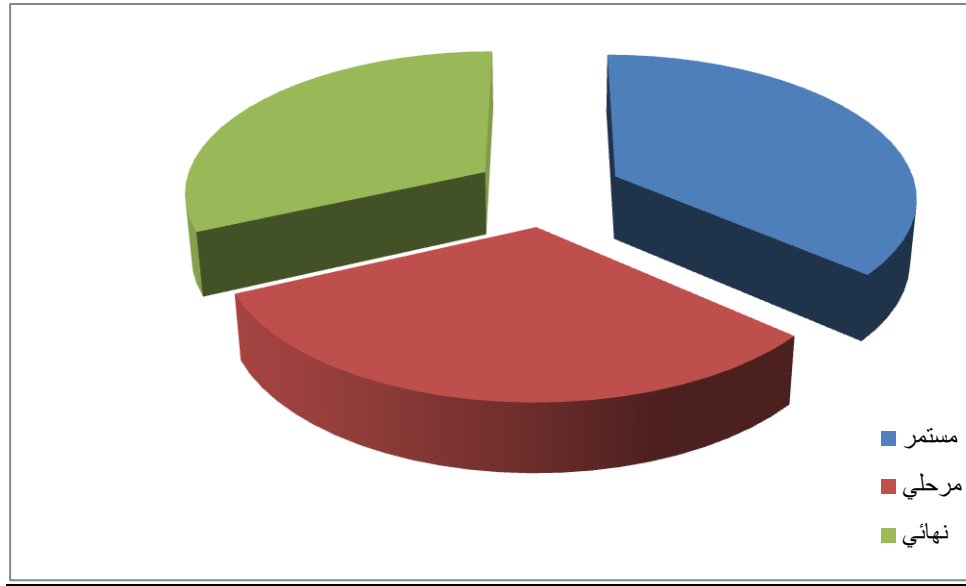
الرسم البياني 3: جهة التقييم

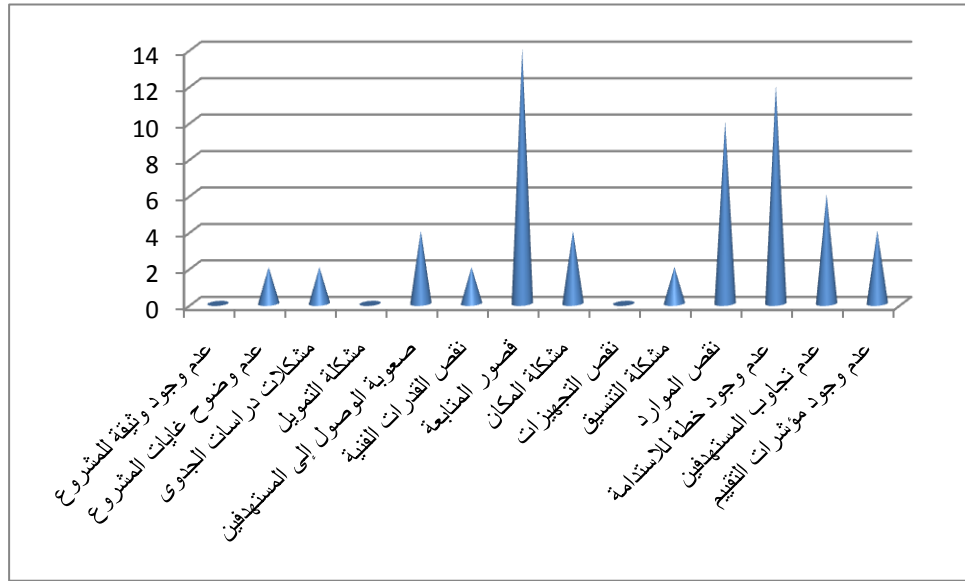


و يختلف نوع التقييم المشار إليه بنسب متقاربة ما بين التقييم المستمر (36%)، المرحلي (32%) و النهائي (32%) دون تميز كبير يذكر. نفس الملاحظة الأخيرة تجري على سبل أو منهجية التقييم بنسبة 31% لتقييم الأنشطة و 30% لتقييم الأهداف "المخرجات" و 39% لتقييم الأداء؛ نلفت الانتباه إلى أن تقييم الأثر على أهميته، لم يشر إليه في الاستمارة بشكل واضح (أنظر الرسم البياني 4 و 5). يجب قراءة هذه المعطيات بناء على المدى العمري للمشاريع و التي تتراوح بالنسبة لتلك المنتهية (55% مقابل 44% مشاريع مستمرة و فقط 1% متعثرة) ما بين سنتين و ثلاثة سنوات و هناك بعض المشاريع القصيرة المدى كتلك الخاصة مثلا بحملات التوعية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي أو المصاحبة لتبني قانون الأسرة في علاقة مع إشكالية التطبيق، الخ.

تختلف أنواع العراقيل التي تواجه سير و تسيير المشاريع، وعل قصور المتابعة أو التتبع، نقص الموارد و عدم وجود خطة للاستدامة، هي أهم الصعوبات التي تمت الإشارة إليها (أنظر الرسم البياني 6).

الرسمين البيانيين 4 و 5: منهجية التقييم



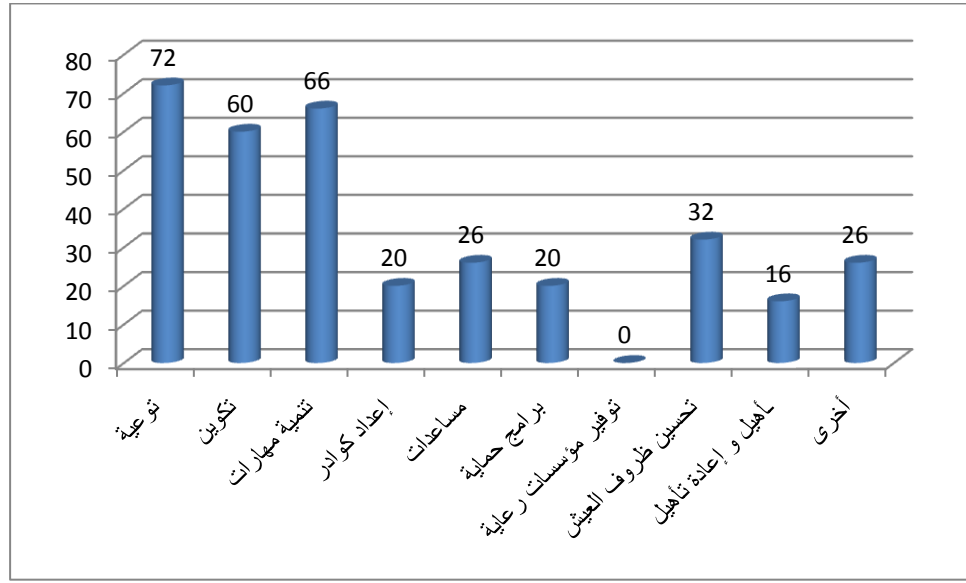


طبيعة الأنشطة

يمكن الحديث عن نوعين أساسيين من الأنشطة (أنظر الرسم البياني 7)، اللذان جاءا مهيمنان و هما **أنشطة التوعية** بنسبة 72 % و ما يمكن تسميته أنشطة **دعم الموارد البشرية** من تدريب/تكوين (60 %)، تنمية مهارات (66 %)، إعداد كوادر (20 %) و التأهيل و إعادة التأهيل -إذا ركزنا على رأس المال البشري- (16 %). يلزم إثارة الانتباه إلى أن الحديث عن تنمية المهارات يشمل أنشطة تخص العمل على مستوى بناء استقلالية النساء و الرفع من قدراتهن و تمكنهن من الولوج إلى فرص أخذ القرار.

النشاط الذي يمكن أن يحتل المرتبة الثالثة من حيث تعداده في المشاريع المعالجة، هو إجراءات **تحسين ظروف العيش** و يمكن تبرير هذا المعطى بكون المشاريع التي تركز على الأنشطة المدرة للربح وصلت إلى 10 مشاريع من بين 85 مشروع، تدخل فيها أنشطة محاربة الأمية و يمكن إضافة مشاريع أخرى إليها كذلك الخاصة بتيسير ولوج النساء إلى سوق الشغل و عددها 3 مشاريع و 3 مشاريع لتحسين الصحة الإنجابية و التقليل من الأمراض المتنقلة جنسيا و منها داء فقدان المناعة/السيدا أو الإيدز و مشروعين (2) لإدماج النساء في التنمية البشرية المحلية و مشروعين (2) في إطار المبادرة الوطنية للتنمية و التي تركز شموليا على هدف إجراءات تحسين ظروف العيش و محاربة الفقر و المساهمة في تحقيق أهداف الألفية للتنمية.

الرسم البياني 7: طبيعة الأنشطة حسب أهمية النسب المأوية



بالمقابل لم يسجل أي نشاط له علاقة بتوفير مؤسسات رعاية و لعل هذا عائد إلى كون جل المشاريع هي من تمويل دولي. و نعرف عموما أنه من النادر أن يخصص تمويل دولي إلى هذا النوع من الإجراءات. جاءت النسب الخاصة بالتمويل كالتالي: كتمويل دولي 51 % و عموما من منظمة رسمية و كتمويل حكومي 47 %، لكن يبدو أن انزلاقا لخطأ تقني أثناء ملأ الاستثمارات قد شوش على النتيجة. فالجواب بأن التمويل هو حكومي لا يستثني أن الحكومة تعمل بالاعتماد على تمويلات دولية و هذا ومن الملاحظ و المسجل في بعض التقارير هو الغالب.

أشير إلى بعض الأنشطة الأخرى في خانة "أخرى تذكر"، من أنشطة خاصة بالحفاظ على البيئة و بالتعرف على أوضاع النساء المهاجرات و القيام بطاولات مستديرة مع متخصصين حول مثلا المقترحات القانونية الجديدة في قانون الأسرة الجديد 2004 لتعميم فهمها للفاعلين و الوقوف عند الصعوبات التي تعرقل تطبيقها بشكل منصف و أخيرا أنشطة أخرى كصياغة تقارير تتبع لظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي من طرف مرصد "عيون نسائية" و شبكة "أنروز" و هما غير حكوميين و تحت إشراف جمعيات أهلية و ينجزان هذا في إطار مشاريع من تمويل دولي و بهدف تتبع كل الإجراءات الحكومية أو المدنية التي تخص هذا الحقل مع نشر معطيات كمية حول الظاهرة من خلال مراكز استقبال النساء ضحايا و الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي و أيضا إصدار نشرات حول الظاهرة ذاتها و القضايا الحقوقية للنساء في المغرب بصفة عامة.

يمكن تلخيص نقاط القوة التي تجدر الإشارة إليها في الملاحظات التالية:

1. توجه و عمل المشاريع تصورا، صياغة و تنفيذًا (إلى) و على تطبيق مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى مفاهيمها و مبادئها كأرضية للتصور و العمل و على مستوى نتائجها التي تبرز واضحة من خلال الأهداف المسطرة لمختلف المشاريع من عمل على بناء استقلالية النساء، إنصاف حقوقهن على أساس إرساء المساواة بين الجنسين...
2. اقتداء المشاريع بتوجهات و التصور العام للإستراتيجيتين المرجعيتين كأرضية للعمل و كإسهام في تنفيذ بعض الإجراءات التي سطرته.
3. اشتغال الحكومة على قضايا شكلت موضوع مشاريع، كانت من قبل حصرًا على عمل الجمعيات الأهلية و هذا يحيل إلى نوع من الالتزام الحكومي و الإرادة السياسية بالنهوض بالأوضاع و حقوق المرأة في المغرب.
4. سعة مجالات التدخل على أساس أنشطة المشاريع و خاصة توزعها بين أنشطة تأسس مؤسساتيا و سياسيا و تساهم في الإجابة على بعض الحاجيات الإستراتيجية للنساء و التي يمكن توقع أثرها على المدى الطويل و مشاريع أكثر عملية و لصيقة بتحسين أوضاع عيشهن و ظروفهن الصحية و المجالية، الخ.
5. انفتاح مجمل القطاعات الوزارية على مشاريع خاصة بالنهوض بأوضاع و حقوق النساء، في حين كانت تقتصر من قبل على وزارتين بالأساس و هما وزارة التنمية الاجتماعية الأسرة و التضامن و وزارة الفلاحة بالنسبة للمرأة القروية و المشاريع المدرة للدخل. تدل المشاريع على دخول وزارات أخرى كوزارة الداخلية، الشؤون الخارجية و التعاون، العدل، الصحة، الخ.

يمكن أيضا الوقوف عند بعض نقاط الضعف وهي عموما:

1. ضعف استهداف الرجال في المشاريع و من خلال مقارنة النوع الاجتماعي مع تخصيص أنشطة لهم من توعية أو غيرها
2. نقص القدرات الفنية للعمل في المشروع (14 %) والموارد البشرية (12 %) و التي أشير إليها كعرقلة
3. مشكلة التنسيق بين الجهات ذات الصلة والذي مثل ثالث أهم عرقلة بنسبة 10 %

4. عدم توزيع الوثائق المرجعية للمشاريع على كل العاملين بالمشروع وأحيانا تمركزها بين أيدي مسئول واحد
5. ضعف التأثير المحتمل لعمليات التقييم على الوقوف على الآفاق الخاصة بالمشاريع و من هنا ضعف الإجابة عن السؤال المتعلق بهذه النقطة
6. غلبة التمويل الدولي للمشاريع و شرعية التساؤل عن مدى صلابة الإرادة السياسية مع قصور التمويل.
7. إغفال البحث في المجال و الغياب الشبه التام لمشاريع في هذا الباب (1 مشروع واحد من بين مجموع 86).

دروس مستفادة

يمكن الوقوف عند خمسة دروس مستفادة رئيسية:

الآفاق المستقبلية

أظهر البحث أن الجواب بنعم عن إذا ما حقق المشروع أهدافه و الذي سجل نسبة 95% و فقط 5% جاءت كنسبة للجواب بلا عل ترسخ تقليد العمل بالمشاريع الموجهة إلى النهوض بالمرأة؛ وهذا مؤشر عن أن المشاريع تعرف صيرورة تمكن من إدراك مواطن الخصاص في ما يتعلق بالمجالات التي يجب الالتفات إليها أو الاستمرار في خصها بمشاريع جديدة . بالتالي جاءت اقتراحات بخصوص تغطية بعض القضايا التي لم تأت أية إشارة إليها في المشاريع المعالجة، وهي:

- ✓ تطوير رؤية استيراتيكية لتنمية جهوية شاملة
- ✓ بناء تصور ومنهجية للتنسيق ما بين الشركاء من فاعلين قطاعيين و مدنيين
- ✓ الاشتغال عل موضوع الفوارق الاجتماعية والاقتصادية و على الحقوق الاقتصادية الاجتماعية للنساء
- ✓ إحداث مراكز إيواء حكومية للنساء و الأطفال الناجين و ضحايا العنف
- ✓ إصدار قانون خاص بالعنف القائم على النوع الاجتماعي
- ✓ التنسيق و المطابقة ما بين القوانين الوطنية و اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء

تم اقتراح مجالات شملتها الاستثمارات المعالجة، كحقل للتغطية كذلك وهي:

- ✓ دعم الجمعيات المدنية أو الأهلية

- ✓ تشجيع المشاريع المدرة للدخل لصالح النساء مع تنويع الأنشطة ذات الدخل الأهم بالنسبة للنساء القرويات
- ✓ الرفع من المشاركة السياسية للنساء
- ✓ النهوض بالصحة الإنجابية
- ✓ محاربة الأمية.

و أخيراً، تشكل نقطة ضرورة التحكم في عملية التنسيق في إطار الشراكة و حكمة المشاريع، أهم أفق تمت الإشارة إليه و التأكيد عليه في مجمل الاستثمارات التي تم تجميعها و معالجتها.

خلاصة عامة

نخلص بمجمل أفكار، يمكن اعتبارها كنتائج أساسية للبحث:

أكد هذا البحث حقيقتين أساسيتين. الحقيقة الأولى هي نتيجة مباشرة للبحث و التي برهنت أن تواجد وضوح رؤية بفضل استراتيجيات تسهر الحكومة على وضعها و تنفيذها هو عامل حاسم و حيوي في . حتى و لو تداخلت الأهمية الكمية و الكيفية للمشاريع الخاصة بالنهوض بأوضاع و حقوق النساء. على مستوى التنفيذ عوامل أخرى، قد تفسر محدودية النتائج عموماً.

الحقيقة الثانية و تحيل إلى خلاصة غير مباشرة و مستقاة من دراسات تقييم في نفس الميدان و لكن خارج هذا البحث و نجد لها إشارة حتى في بعض التصريحات السياسية أو عند فاعلين مدنيين، وهي التركيز على الاشتغال بمنهجية المشاريع في مجال مقارنة النوع الاجتماعي و قضايا النساء عامة في ارتباطها بالعلاقات الاجتماعية بين الرجال و النساء، في مقابل ضعف سياسات عمومية على مستوى إذا حكومي و كذلك كتعبير صريح و قوي لإرادة سياسية بهذا الشأن الذي هو أساساً شأن عام و ذا بعد سياسي. و ليس وقوف البعض عند أفق ضرورة بلورة سياسات عامة في هذا الحقل مجرد نتيجة انطباع و لكن يبدو أنه نتيجة للممارسة أبانت عن نقص و عن وجهة توجه يتميز بخاصية الاستدامة و ضمان النتائج على المدى القصير، المتوسط و البعيد كذلك.

بروز أفق كضرورة العمل على بناء شراكة واضحة بين مختلف الفاعلين و قائمة على حكمة جيدة و محكمة من حيث التنسيق، هو أكبر مؤشر للتطور الحاصل في هذا المجال. الإشارة لها كنقطة ضعف، هي دليل على الوعي بأهمية المقاربة التشاركية حول قضايا تعرف بأنها عرضانية و تستدعي مقارنة شمولية و مندمجة.

المشاريع المتعلقة بالتأسيس و المأسسة لمقاربة النوع الاجتماعي و التي عرفت حيزاً كبيراً، هو مؤشر لوجاهة و فاعلية الاتجاهات الإستراتيجية التي نهجها المغرب للنهوض بالحقوق النسائية و القضاء على بؤر و مواطن التمييز ضدها من أجل صيانة كرامتها و تمتعها الكامل بحقوقها و من أجل إدماج فعلي و منصف لها في التنمية البشرية المستدامة كخط اختاره المغرب ليكون قاطرة لتقدمه و سيره نحو مشروع مجتمعي حدائي، قائم على أساس دولة الحق و القانون للجميع، مواطنون و مواطنات.

الدينامكية التي خلقها تغيير و مراجعة القوانين في اتجاه حقوق إنسانية أوسع للنساء و مساواة نوعية اجتماعية أعمق كذلك، خاصة مع قانون الأسرة 2004، جاء بمثابة عامل مسهل و حافظ على تعداد المشاريع و على تنوع مواضيع اشتغالها في اتساع لقضايا كانت من قبل مغيبة كالعنف القائم على النوع الاجتماعي و المشاركة السياسية، الخ. ولعل لتعبئة الجمعيات النسوية، السابقة لمدونة الأسرة و اللاحقة لها و المستمرة، هي العامل الرئيس كعامل مواكب للتحويلات الاجتماعية الشمولية التي يعرفها المجتمع المغربي نحو الحداثة.

وإذ تلاحظ هذه الحداثة أساساً على مستوى واقع النساء. إذ يقاس عموماً على واقع النساء الذي يلعب و على المستوى العربي، دور الحارس للتقليدي و ذلك من خلال المراقبة الاجتماعية التي تمررها مختلف السلط كالسلطة الأسرية، المؤسساتية و منها التعليمية و الدينية. وهذا الواقع يختزل أحياناً و

أيديولوجيا في ظواهر، تخترق كل الحدود و الدول -كالدعارة...-، يعمم لها إعلاميا و التي هي
يتيمة القراءة السسيلوجية و هي مؤشر لمقاومة صاحبي السلطة في المجال العربي، لكل تغيير نحو
تحرر و تألق رجال و نساء هذه المجتمعات العربية في مسار دول الحق و القانون و الديمقراطية
التي لا ترسوا دون إقرار مساواة النوع الاجتماعي و الحقوق الإنسانية الكاملة للجميع. ولعل التفكير
و تفعيل مشاريع بحث و تدخل في صلب هذه الإشكالية الأخيرة لجدير بأن يسعفنا على الفهم و على
تفكيك هذه المقاومة و ضبطها علميا من أجل المساهمة في تجاوزها.

الوثائق و المراجع المستعملة

- 1- Nations Unies: Rapport du comité pour l'élimination de la discrimination (seizième et dix-septième sessions), Assemblée Générale. Documents officiels, cinquième et quatrième et deuxième sessions, supplément n° 28 (A/52/38/Rev.).
- 2- Comité sur l'élimination de la discrimination à l'égard des femmes: Observations Finales, Morocco/2/08/97 A/52/38/Rev. , paras 45-80. (Concluding observations). Office of the High Commissioner for Human Rights. Geneva. Switzerland, 1996-2001.
- 3- MAP: Les droits humains au Maroc sous le règne de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, le nouveau concept de l'autorité. Maghreb Arab Press. <http://www.map.ma/mapfr/info-fr.05.09/2005>
- 4- Haut Commissariat au Plan. Rapport de développement humain 2005. Femmes et dynamiques du développement. Avec l'appui du PNUD. Janvier 2006.
- 5- SEFEPH : Plan d'action pour l'intégration des femmes au développement. (document provisoire) Appui de la Banque Mondiale. 1998.
- 6- Processus d'examen et d'évaluation des progrès réalisés dans la mise en œuvre du Programme d'action de Beijing en Afrique (Beijing +10) rapport des ONG au maroc. Juin 2004. ADFM, IPDF, AMDF, Centre d'Assistance pour Femmes Maltraitées. <http://www.mildaf.org/fr>
- 7- 50 ans de développement humain et perspective 2025. Comité directeur du rapport. Document de synthèse du rapport général. Janvier 2006. <http://www.rdh50.ma/fr/pdf/docsynthese-fr>
- 8- Ministère des Finances et de la Privatisation. Guide de la réforme budgétaire. La nouvelle approche budgétaire axée sur les résultats et intégrant la dimension genre. UNIFEM. 2005.
- 9- Haut Commissariat au Plan. Statistiques de genre: production, utilisation et diffusion. Direction de la Statistique. 2003.
- 10- SEFEPH. 3^{èmes} et 4^{èmes} rapports périodiques du Maroc relatifs à la mise en œuvre de la Convention sur l'élimination de toutes formes de discrimination à l'égard des femmes (CDAW). Juin 2006.

- 11- Haut Commissariat au Plan. Femmes et hommes au Maroc: Analyse de la situation et de l'évolution des écarts dans la perspective genre. Direction de la Statistique. 2003.
- 12- SEFEPH. Stratégie Nationale pour l'équité et l'égalité entre les sexes par l'intégration de l'approche genre dans les politiques et les programmes de développement. GTZ. Mai 2006.
- 13- REMALD. Le nouveau code de la famille. n° 126. 1^{ère} édition. 2005.
- 14- SEFEPH. Stratégie Nationale de Lutte Contre la Violence à l'Egard des Femmes. FNUAP, PNUD, UNIFEM, Coopération Italienne, 2^{ème} édition, 2003.
- 15- SEFEPH. Plan opérationnel de la stratégie nationale de lutte contre la violence à l'égard des femmes. Secrétariat d'Etat chargé de la Famille, de l'Enfance et des Personnes Handicapées. FNUAP, juin 2005.
- 16- SEFEPH. La lutte contre la violence à l'égard des femmes. 1^{er} forum méditerranéen. 23-25 novembre 2005. Rabat. FNUAP, SCECFEPH et FAES.
- 17- Banque Mondiale. Inégalités entre les sexes et développement au Moyen-Orient et en Afrique du Nord: Les femmes dans la sphère publique. Ed. ESKA.
- 18- SEFEPH. Rapport national Beijing+10. FNUAP. avril 2004.
- 19- SEFEPH. Examen du mécanisme national chargé de la condition de la femme au Maroc: efficience, entraves et perspectives d'amélioration (document provisoire). Banque Mondiale. Novembre 2001.
- 20- SEFEPH. Plan d'action pour la mise en œuvre de la Stratégie Nationale pour l'équité et l'égalité entre les sexes par l'intégration de l'approche genre dans les politiques et les programmes de développement. GTZ. 12 mars 2007.
- 21- Ministère de la communication, Programme à moyen terme pour l'institutionnalisation de l'égalité entre les sexes dans le secteur de la communication. 2006.
- 22- Femmes et hommes en chiffres, Haut Commissariat au Plan, 2003.

Webographie utilisée :

- 1- <http://www.map.ma/mapfr/info-fr.05.09/2005>
- 2- http://www.bejing15.org/testing/wp.content/uploads/2010/03LNGO_Report_Rouaume_du_MarocFrench/pdf
- 3- <http://www.mildaf.org/fr>
- 4- <http://www.rdh50.ma/fr/pdf/docsynthse-fr>
- 5- <http://www.cia.gov/cia>
- 6- <http://www.cia.gov/publications/factbook/geos/mo.html>
- 7- <http://www.banquemondiale.org>
- 8- <http://www.infosdumaroc.com/modules/necas/article>
- 9- <http://morocco-un.org/>
- 10- <http://infosdumaroc.com/necas/article>

